

من أوراق «مؤتمر هرتسليا ٢٠١٤»

نظرية الأمن الإسرائيلية ومكانة الجيش في المجتمع الإسرائيلي

صفحة (٥) من ٤

فك التحالف بين ليبرمان ونتنياهو- هل من شأنه تكبير موعد الانتخابات؟

صفحة (٧) من ٤

في آخر تحديد لأهداف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

نتنياهو هو: «إعادة الهدوء إلى مدن إسرائيل لفترة طويلة وتوجيه ضربة شديدة إلى البنى التحتية للفصائل»!

***ليبرمان: الخيار الصحيح اجتثاث حكم «حماس» * أصوات من الائتلاف والمعارضة تطالب بوقف الحرب وتبني مبادرة السلطة الفلسطينية ***

اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن هدف إسرائيل من العملية العسكرية المدن الإسرائيلية وتوجيه ضربات شديدة إلى الفصائل الفلسطينية.

وقال وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيندور ليبرمان، إن كافة الخيارات مطروحة بما فيها عملية برية في القطاع.

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، إن إسرائيل مستمرة في «سحق» حماس.

وفي المقابل دعا أعضاء كنيست في الائتلاف والمعارضة إلى وقف العملية العسكرية.

وقال نتنياهو، خلال محادثة هاتفية مع نظيره الأسترالي، توني أبوت، أمس الاثنين، إن هدف العملية العسكرية ضد قطاع غزة، التي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي اسم «الجرف الصامد»، هو إعادة الهدوء إلى مدن إسرائيل لفترة طويلة وتوجيه ضربة شديدة إلى البنى التحتية الإرهابية، وأضاف أن إسرائيل تعمل من أجل الدفاع عن مواطنيها من منظمة حماس الإرهابية، التي تطلق الصواريخ باتجاه مواطني إسرائيل من دون تمييز، وفي الوقت الذي يختبئ فيه مخربو حماس ويستخدمون السكان في غزة كدرع بشري.

وكان نتنياهو قد قال لدى افتتاحه اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس الأحد، إنه «سنواصل العمل بصبر وبرباطة جأش وبحزم ومسؤولية من أجل تحقيق هدف العملية، وهو إعادة الهدوء لفترة طويلة وضرب حماس والتنظيمات الإرهابية الأخرى في قطاع غزة بشكل ملموس»، ولوح باحتمال شن عملية عسكرية برية، قائلا إن «الجيش الإسرائيلي يستعد لكل الاحتمالات».

كذلك تطرق يعلون في ختام مداوات حول العملية العسكرية، شارك فيه مسؤولون من الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك)، فقال «إننا مستمرين في سحق حماس وبناها التحتية. وقد دمرنا حتى الآن كنوزا كثيرة جدا لحماس، وبينها أسلحة ومشآت صنع صواريخ وصواريخ وبيوت مخربين ومؤسسات حكم، وسنواصل هذا النشاط اليوم أيضا».

وتطرق يعلون إلى إرسال حماس طائرة من دون طيار إلى الأجواء الإسرائيلية، صباح أمس، والتي تم اعتراضها بصاروخ أطلقته بطارية «بارتريوت» لاعتراض الصواريخ الطويلة المدى، واعتبر أن إرسال هذه الطائرة «هو مثال على المحاولات لمواصلة المس بنا بأية طريقة ولجوهزية الجيش الإسرائيلي».

ليبرمان: «الخيار الصحيح هو اجتثاث حكم حماس»

قال ليبرمان في سياق الحديث عن العملية العسكرية ضد غزة، إن إسرائيل تقف أمام خيارات وجميعها ليست جيدة، وأضاف في مقابلة متلفزة لموقع «يديعوت أحرونوت»، الإلكتروني، أمس، أنه «إذا انتهت هذه العملية بحيث يكون واضحا للجميع إن هذه مجرد مهلة قبل عملية عسكرية رابعة، فإن هذا (وقف إطلاق النار) لا يساوي شيئا». وتابع، في رده على سؤال حول احتمال شن عملية برية، أنه «ينبغي أن ندرك أن كافة الخيارات موجودة على الطاولة».

وتطرق ليبرمان إلى مساع دولية للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار، وقال «إننا نشعر بان المجتمع الدولي يحاول جلب الهدوء بكل ثمن ويتعامل مع أي اقتراح بجدية. ورأينا خلال عملية عمود السحاب (في العام ٢٠١٢) أن الصواريخ تصل إلى مشارف تل أبيب، والأآن نحن نرى أن الصواريخ تجاوزت مدينة الخضيرة (جنوب حيفا)، وحماس تستغل أية مهلة من أجل صنع صواريخ أكثر وتحسين مداها».

وفيما يتعلق بالحديث في إسرائيل عن نزع سلاح حماس كشرط لوقف إطلاق النار، ألمح ليبرمان إلى أن هذا أمر مستحيل، وقال «إننا نشعر بوجود ضائقة حقيقية لدى حماس، والسؤال هو ما إذا كان هذا كافيا من أجل أن تتنازل عن أمرين أساسيين، وهما صنع الصواريخ وحفر الأنفاق. وإذا وافقت حماس على التنازل عن أحدهما، فإنها تخادع برائي، ورغم أنه ثمة أهمية لإعلان موافقتها على ذلك، لكن هل ستنفذ ذلك؟ واضح أنها لن تنفذ ذلك».

وقال ليبرمان إنه «عندما ترحل حل المشكلة فإنك لا تحلها، وسوف تنفجر لاحقا. وأنا أقول إنه لا يمكنك التوصل إلى سلام مع حماس. وهم يريدون تسوية. وهم يقولون 'إننا نريد محو الكيان الصهيوني'. وأنا لا أريد أن أكون فتوة الحارة، لكن حماس تخطط للجلوة المقبلة وهي في جميع الأحوال ستعد العزيم من الصواريخ والأنفاق وستكون أطول مدى وأكثر دقة. ولا يمكن منع الجولة المقبلة. لذلك ربما توجد ظروف مريحة أكثر الآن، ولا أعرف كيف سيكون الوضع بعد عشرة شهور».

وحول احتمال شن عملية برية قال ليبرمان إنه «ينبغي أن يكون واضحا لمواطني إسرائيل بعد ثلاث عمليات عسكرية أننا نمتصرنا، والأهم هو علينا القضاء على إمكانية مهاجمتنا والوصول إلى جولة رابعة. ولا نتحدث عن إخفاق أو انتصار، ونحن الآن أمام اتخاذ قرارات ليست بسيطة، ولا توجد هنا بدائل جيدة. ولا توجد خيارات جيدة».



القصف على غزة، أهداف غير مرتئية.

وأضاف «أعتقد أن الخيار الصحيح هو اجتثاث حكم حماس. وترحيلهم من المنطقة. ورغم أن هذا معتد أو يبدو مرعبا، لكن البديل سيئ أكثر. وأعتقد أنه بالإمكان تنفيذ ذلك. وهذا ليس بسيطا لكنه ممكن. ولا يمكن قياس حماس بمعاييرنا. وقدرتهم على امتصاص الضربات أكبر. إذ أنه كلما كان مستوى تطور الدولة متدنيا أكثر قدرتها على امتصاص الضربات أعلى. وحماس، في جميع الأحوال، تستعد للجولة المقبلة، وتعذ المزيد من الأدوات والأنفاق والصواريخ الأكثر دقة وتحمل كميات متفجرات أكثر وذات مدى أطول. فلماذا ننتظر؟ الجولة المقبلة ليست ممتنعة، ولا أحد يوهم نفسه».

ليبد: عملية عسكرية ليست رخيصة

وتطرق وزير المالية، يائير لبيد، إلى العملية العسكرية، لكن من الناحية الاقتصادية، وقال إن «هذه عملية عسكرية ليست رخيصة، لكن لا

المنتزه الإسرائيلي

الثلاثاء ٧/١٥/٢٠١٤م الموافق ١٧ رمضان ١٤٣٥هـ العدد ٣٣٧ السنة الثانية عشرة

الاسرائيلي مدار

الاسرائيلي المنتزه

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كشفت النقاب عن تفاصيل جديدة

المشتبه بهم بقتل الشهيد أبو خضير خطوا للجريمة واشتروا الأصفاد والبزيرين مسبقا!

مددت محكمة الصلح في مدينة بيتاح تكفا، أمس الاثنين، اعتقال الثلاثة الرئيسيين المشتبه بهم باختطاف الفتى الشهيد محمد أبو خضير من ضاحية شعفاط في القدس الشرقية وإحراقه حيا، وسمحت المحكمة بالنشر عن تفاصيل تتعلق بهذه الجريمة، وبينها أن المشتبه بهم أنفسهم أحرقوا حانوتا في قرية حزما، قرب القدس، قبل حوالي شهر من قتل أبو خضير. كما تم العثور على هاتف الشهيد أبو خضير في منزل أحد المشتبه بهم الثلاثة. ويتوقع أن تقدم النيابة العامة الإسرائيلية لائحة اتهام ضدهم حتى يوم الجمعة المقبل. وتكررت وسائل إعلام إسرائيلية، أنه تبين خلال التحقيق مع الثلاثة أنهم نفذوا الجريمة انتقاما لاختطاف وقتل المستوطنين الثلاثة. وسمحت المحكمة بالنشر عن أن المشتبه بهم هم مستوطن يبلغ من العمر ٢٩ عاما وقاصران، وأنهم خططوا مسبقا لعملية الاختطاف والقتل وترؤدوا بأصفاد وبزيرين. وفي المقابل، فإن المشتبه بهم الثلاثة الآخرين، الذي أطلق سراهم في هذه الأثناء، علموا بالجريمة بعد تنفيذها، ولم تكن هناك أية معرفة سابقة بين المشتبه بهم وأبو خضير وأن الأخير اختير بصورة عفوية.

وقالت صحيفة «هآرتس»، أمس، إن الخط الذي سببته محامو الدفاع عن المشتبه بهم هو أهليتهم العقلية «المشكوك فيها» قبل وخلال تنفيذ جريمة القتل، ما يعني الادعاء بأنهم غير مؤهلين للمثول أمام القضاء. ونقلت الصحيفة عن مصدر مقرب من اثنين منهما، وهما قاصران من منطقة القدس وبيت شيمش، قوله إنهما «يعيشان على هامش المجتمع وليسا عاقلين».

ويذكر أن أبو خضير اختطف من مكان قريب من بيته في ضاحية شعفاط في شمال القدس الشرقية، في الساعة الرابعة من فجر من يوم الأربعاء قبل أسبوعين، ونقله الخاطفون إلى منطقة غابة القدس، حيث عبثوه وأحرقوه حيا وبعد ذلك فروا من المكان.

وبعد ذلك بثلاثة أيام داهم محققون في الشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك) بيوت ستة أشخاص بشبهة الضلوع في قتل أبو خضير واعتقلوهم، وفي وقت لاحق تم إطلاق سراح ثلاثة من بين المعتقلين، وادعى محاموهم، من منظمة «حونينو» التي تدافع عن نشطاء اليمين المتطرف، أنه لا توجد ضد المعتقلين أدلة لضلوعهم بجريمة القتل وأن علاقتهم بالجريمة هي معرفتهم بالقتلة وحسب.

وقالت الصحيفة إنه تم منح المشتبه بهم الثلاثة من التقاء محاميهم حتى يوم الأربعاء الماضي، بموجب أمر استصدره الشاباك من المحكمة المركزية في القدس، وأن هؤلاء اعترفوا بارتكابهم جريمة قتل أبو خضير في بداية التحقيق معهم، وخضع المشتبه بهم الثلاثة لفحص نفسي، وبعد ذلك استمر التحقيق معهم.

ويدعي المشتبهان القاصران أنه لدى اختطاف أبو خضير لم يكن هدفهما قتله وأن الأمور تدرجت لاحقا إلى حرقه وقلته «من دون قصد». وتنسب الشرطة والشاباك للمشتبه بهم ارتكاب جريمة القتل والانتماء إلى تنظيم إرهابي والعضوية في تنظيم محظور والتآمر على ارتكاب جريمة وشراء جزء من سلاح أو ذخيرة وارتكاب مخالفات بدوافع عنصرية أو عدائية.

ونشر موقع «يديعوت أحرونوت»، أمس، أن المشتبه به البالغ، الذي يسكن في مستوطنة قريبة من القدس، كان يعالج نفسيا، وأنه اعتقل قبل ستة شهور بعد أن قال لمعالجه النفسي إنه يفتكر بالحاق الأذى بابنته الطفلة، التي كانت تبلغ شهرا واحدا. وقال هذا المستوطن، وفقا لأمر اعتقال صدر ضده حينذاك، إنه حاول خنق ابنته أيضا، لكنه لم يفعل ذلك بسبب دخول زوجته إلى الغرفة.

وقررت قاضية المحكمة التي نظرت في تمديد اعتقال المشتبه بهم الثلاثة إلغاء أمر منع النشر عن قضية قتل أبو خضير، لكن هذا الأمر ما زال يسري على نشر أسماء المشتبه بهم بارتكاب الجريمة.

وينبغي تقوية أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس)، وإذا أردنا الاهتمام بأن يكون سكان غزة مناهضين لحماس، فإنه يجب منحهم أملا سياسيا».

بدوره دعا عضو الكنيست عن حزب ميرتس المعارض، نيتسان هوروفيتس، العضو في لجنة الخارجية والأمن، نتنياهو إلى تبني مبادرة السلطة الفلسطينية من أجل وقف إطلاق النار ووضع ترتيبات أمنية في غزة، وذلك في موازة عقد قمة دولية تحرك العملية السياسية.

ورأى هوروفيتس أن «علاج جذريا لفترة يستوجب إدخالها إلى الإطار السياسي والاقتصادي كجزء من السلطة الفلسطينية، واستئناف المفاوضات

حول اتفاق شامل. وطالما أن غزة باقية كجيب منفصل من الفقر والإرهاب، لن يكون هناك حل حقيقي للمشكلة، وسوف نجد أنفسنا خلال عدة شهور في جولة قتال أخرى».

يوجد سعر لسلامة سكان إسرائيل، وليس بسبب القيود على الموازنة سمنع أنفسنا من العمل في غزة ضد منظمة إرهابية دموية. والاقتصاد الإسرائيلي قوي بما فيه الكفاية، وعلى أعدائنا أن يعرفوا أن مناعتنا الاقتصادية تمكننا من نفس طويل وقدرة على الصمود، وإذا دعت الحاجة فإنها تمكننا من شن عملية عسكرية بحجم واسع».

من جانبه، دعا عضو الكنيست عوفر شليح، من حزب «يوجد مستقبل»، إلى التفكيك بإنهاء العملية العسكرية. وقال لموقع «واللا» الإلكتروني، أمس، إن «إسرائيل ليست في وضع توجد فيه ضغوط خارجية عليها من أجل إنها العمليات، لكن حان الوقت للتفكيك في إنهاء عملية 'الجرف الصامد'».

وأضاف شليح «إننا نوجه ضربات لحماس بصورة شديدة. وأنا أؤيد مبادرة لعقد قمة سلام، لكني لا أعتقد أن هذا مرتبط بالعملية ضد حماس.

مقابلة خاصة مع محلل الشؤون الأمنية والعسكرية في موقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني

رون بن يشاي لـ «المشهد الإسرائيلي»: «قيادة الجيش تعتقد أن عملية برية في قطاع غزة أمر ضروري وينبغي تنفيذه»!

***«إسرائيل تريد تحقيق أمرين: الأول وقف إطلاق الصواريخ من غزة، والثاني التوقف عن صنع الصواريخ وتهريبها وعن حفر أنفاق»**

بن يشاي: «لا إسرائيل تريد تحقيق أمرين. الأمر الأول هو أن تتوقف حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل. والأمر الثاني هو أن يتوقفوا عن صنع الصواريخ وتهريب الصواريخ، وأن يتوقفوا عن حفر أنفاق

من أجل الدخول عبرها إلى الأراضي الإسرائيلية وشن هجمات، وحطف مواطنين وجنود وتنفيذ عمليات عدائية. هذا ما تريده إسرائيل». (* ما هو توازن القوى داخل الكابينيت الإسرائيلي حيال التصعيد وشن عملية عسكرية برية؟

بن يشاي: «لا أعرف».

(* هل تتوقع أن يكون هناك تأثير لفض التحالف بين حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة وزير الخارجية، أفيندور ليبرمان، وحزب الليكود، برئاسة نتنياهو، على خطوات سياسية مستقبلية؟

بن يشاي: «لا، موضوع ليبرمان وقراره بفض التحالف مع الليكود هو خطوة غايتها وضعه في موقع أفضل بنظر اليمين السياسي في إسرائيل. ولن يكون له أي تأثير على الخطوات السياسية أو العسكرية للحكومة».

(* ما هو مدى تأييد أو معارضة الجيش الإسرائيلي لعملية عسكرية برية ضد قطاع غزة؟

بن يشاي: «الجيش أعد العدة للتوغل البري،

وعلى ما يبدو أن المواقف داخل الكابينيت الإسرائيلي قد تغيرت الآن عما كانت عليه الأسبوع الماضي، وكانت تقارير وتحليلات إسرائيلية قد أفادت بأن نتنياهو ووزير الدفاع، موشيه يعلون، وقيادة الجيش لا يريدون شن اجتياح بري في القطاع. لكن التقارير، أمس، أشارت إلى حدوث تطورات، بينها أن الجيش الإسرائيلي جند حتى ظهر يوم أمس الأول، ٤٢ ألف جندي من قوات الاحتياط من أصل ٤٨ ألفا صادق الكابينيت على استعدادهم، استعدادا لاحتمال شن عملية برية في القطاع.

وحول هذا الموضوع، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع محلل الشؤون العسكرية والأمنية في موقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني، رون بن يشاي.

(* «المشهد الإسرائيلي»: ما هي التوقعات حيال العملية العسكرية ضد قطاع غزة، وهل يتوقع أن تشن إسرائيل عملية برية؟

بن يشاي: «توقعات الحكومة هي أن تتوقف حماس عن إطلاق النار والصواريخ، وأن توافق حماس على التخلص من الصواريخ ومن الأنفاق التي تم حفرها وبنائها، وأن تتعهد حماس بوقف إطلاق نار لفترة طويلة. وفي المقابل، ستتوافق إسرائيل على استئناف التفاهات التي تم التوصل إليها في نهاية عملية 'عمود السحاب' العسكرية (في تشرين

رؤية يسارية

عملية «الجرف الصامد» كتركة كولونيالية!

بقلم: إيال كلاين (*)

أولا - الحرب على تشخيص الوضع

اعتقد أن كل المصطلحات التي تحاول توصيف «الوضع» الراهن في إسرائيل/ فلسطين- الحرب، العملية العسكرية، التصعيد، الجولة الحالية، وما إلى ذلك - تخطئ عنصرا مركزيا وهو موقع أو موضع المواطنين، ولكن ليس المواطنين بالمعنى الدلواني كوضع الفرد مقابل الدولة، وإنما كمفهوم أو مصطلح يصف الناس غير المقاتلين.

ومن ناحية عملية فإن المواطنين- المدنيين- سواء في قطاع غزة أو في معظم أراضي دولة إسرائيل، ضالعون في القتال، بشكل أو بآخر، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم ضحايا فقط. من هنا فإن المواطنين المدنيين يشكلون في المقام الأول هدفا (مقصودا أو غير مقصودا) للطرفين المتحاربين، وهم في الوقت ذاته أيضا المستار الذي يختبئ خلفه المقاتلون - ففي قطاع غزة يختبئ هؤلاء (أي المقاتلون) في البيوت والمؤسسات العامة، وفي الجانب الإسرائيلي تختبئ وتتحصن جميع القيادات والمقار القيادية (العسكرية) في مركز المدن الكبرى (تل أبيب، حيفا، رامات غان، صرfdن، صفد، غيلوت، وما إلى ذلك، مع أن الفلسطينيين لا يستهدفونها قط بصواريخهم) وأحيانا يظهرهون بمظهر المدنيين (كوحدات «المستعربين» على سبيل المثال). كل ذلك فضلا عن أن المقاتلين «الأبطال» بالذات يختبئون في طائرات تقصف عن بعد، وفي مواقع محصنة جيدا، ويمارسون قتل الخصم بكبسة زر.

غير أن الأهم من ذلك، هو أن المدنيين يعتبرون في عداد المقاتلين أيضا من حيث أنهم يبادرون إلى المشاركة في العنف. وكما شاهدنا في الحوادث التي وقعت على هامش حادثي اختطاف وقتل الفتية الإسرائيليين الثلاثة طلبة مدرسة «مكور حاييم» الدينية، والفتى الفلسطيني من شعفاط، فقد ساءر المواطنون المدنيون إلى «أخذ القانون في أيديهم» مرارا وتكرارا وسعوا إلى أن يكونوا جزءا من العنف. أي أن المواطنين، أو جزءا منهم على الأقل، يحاولون إعادة تعريف وظيفتهم ودورهم في العنف الشرعي بين المجموعتين السكانييتين. وهم لا يشاركون فقط في أعمال العنف المنظمة من جانب المنظمات المتحاربة (أي العسكريين) وإنما يبادرون إلى تنظيم أعمال عنف مستقلة. على هذا النحو ينبغي أيضا فهم الدعوات الشعبية المؤيدة لعمليات «الاختطاف» الفلسطينية، أو من جهة أخرى الدعوات العارمة للثأر والانتقام في صفوف اليهود، والتي لا تعتبر منفصلة أو غير مرتبطة بحرق الفتى الفلسطيني (محمد أبو خضير) حيا. ولعل من يعيش في المناطق الأكثر عنفا (مثل الاعتداءات المنتشرة في محيط القدس والخليل ومستوطنة «يتسهار» قرب نابلس وغيرها) يدرك أن العنف على خلفية قومية والذي يبادر إليه مواطنون مدنيون، يجري طوال الوقت، وهو عنف متبادل أيضا. وإن كان، كما في معظم الحروب، غير متناظر (من دون إغفال أن هذا العنف ينطوي أيضا على أنماط من القمع والمقاومة).

ثانيا- حرب أهلية طويلة الأمد

إن الحرب الأهلية ليست إطارا لفهم العلاقات بين الحركة الصهيونية والشعب الفلسطيني. وكما هو معروف، يميل المؤرخون إلى وصف المرحلة الأولى من حرب العام ١٩٤٧-١٩٤٨، أي حتى إقامة «جيش الدفاع الإسرائيلي»، ومشاركة جيوش الدول العربية المجاورة في القتال- على أنها حرب أهلية بين المنظمات الصهيونية والفلسطينيين.

لكن عند التفكير بعلاقات المجموعتين القومييتين في فلسطين/ أرض إسرائيل منذ عشرينيات أو ثلاثينيات القرن الماضي وحتى الآن في كامل المنطقة التي ترى المجموعتان أنها وطنها (وتتبنى كملتها كما هو معلوم حدودا كولونيالية لـ «أرض إسرائيل - أو فلسطين التاريخية» اخترعها البريطانيون والأمم المتحدة) فإنه يمكن عندئذ التفكير أيضا بكامل هذه الحقبة الزمنية كحرب واحدة طويلة الأمد، تخللتها فترات تصعيد وهدوء نسبيين. بمعنى أن الحديث لا يدور هنا على حروب تتدلع بين ليلة وضحاها.. أو تتوقف مع طلوع الفجر، وإنما هو عنف مستمر (يمتلك فيه أحد الطرفين تفوقا سياسيا وعسكريا شبه مطلق). وتتخلل الحرب، كأي حرب أهلية، علاقات من نوع مختلف أيضا بين المدنيين، فهناك فترات ومناطق شهدت هدوءا نسبيا في العلاقات بين المواطنين المدنيين من الجانبين، انبثقت عنها آمال بحلول فترات أكثر هدوءا، وربما بوضع حد للحرب. ولكن من ناحية مبدئية يمكن القول إن الحرب بين الصهيونية والفلسطينيين لم تتوقف أبدا. ويتسق هذا الأمر أيضا مع الفهم الذي يتحدث عنه بعض علماء الاجتماع، مثل باروخ كيمرلينغ وبين زفايل، والذين يقولون بأن المجتمع الإسرائيلي تحديدا يعيش في وضع تشكل فيه الحرب وضعها مدنيا دائما، وأن السلام يشكل أزمة ذات طاقة كامنة وخظيرة.

ويعرف كيبورن بالتاكيد مقولة كارلوهفيتش الشهيرة القائلة إن «الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى». بمعنى أن الحرب هي إحدى الأدوات في يد السياسيين - فيما يتحول فوكو، في الحقيقة فإن السياسة ذاتها هي استمرار للحرب بوسائل أخرى. والمقصود في قول فوكو هو أننا، سواء أسسينا ذلك على هذا النحو ام لا، موجودون طوال الوقت في حرب. فالعنف ينتقل أحيانا من ساحات القتل والموت إلى وسائل قمع أخرى، اقتصادية ودبلوماسية وبحرية وسائر أساليب وأشكال العنف الشرعي الأخرى. بعبارة أخرى فإننا نعيش طيلة الوقت في حالة حرب تعبر عن نفسها أحيانا فقط في عنف من النوع الذي نعتبره حربا. من جهة أخرى فإن إحدى الإشكاليات الكامنة في هذه الرؤية أو الفهم، تتمثل في أنه لا يوجد سلام على الإطلاق. فأي سلام ما هو إلا غطاء للحرب الجارية في خلفية الوضع.

ثالثا- الحرب الأهلية تتجاث الحيز بأكملها!

ما أود أن أقترحه هنا هو أنه في هذه الحالة، ولدى التفكير حول الحرب الأهلية الصهيونية- الفلسطينية، التي نشدها الآن جولة تصعيد أخرى فيها، فإن فترة عملية «الجرف الصامد» (أو سموها هذا الجنون ما شئتم) تعتبر مع ذلك مختلفة من ناحية مفاهيم الزمن والحيز، مقارنة بفترات أخرى من هذه الحرب الأهلية الطويلة والمستمرة. والسبب في ذلك، هو أنه تجري الآن في كل أنحاء المنطقة (منذ فترة طويلة عليا) حرب عنيفة جدا بين مجموعات من المدنيين، يشارك فيها السكان المدنيون سواء كضحايا أو بصورة فعالة. ولم تعد هذه الحرب تجري فقط في مناطق قمع الأكراد أو في الساحة اللبنانية، وإنما تدور في سائر أنحاء سورية، العراق، مصر وغيرها. وقد قامت في بعض هذه الدول أنظمة جديدة، أو جديدة - قديمة، فيما زالت الصراعات مستمرة في أخرى، لكن القاسم المشترك هنا هو أن مجموعات من المواطنين المدنيين تتصارع فيما بينها على السلطة والموارد والأراضي والتوجهات السياسية والثقافية والدينية، بينما هي تتن تحت وطأة وراسب تاريخية فتاكة، ما زالت تسلمها على أكتافها.

من هنا فإن المجموعات (المجتمعات) المدنية ليست منفصلة عن الحرب، وإنما هي الهدف والضحية، وهي في غير مرة جزء من المحاربين في ساحات الحرب والعنف، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر ينسحب على المجموعات (المدنية) المتماثلة مع تنظيمات المعارضة (كالفلسطينيين في الساحة المحلية).

إن شاهد أنقاض البيوت المقصودة وأشلاء الأطفال وجثثهم النازفة سواء في مدينة حماة في سورية أو في غزة في فلسطين؛ صور ومشاهد السيارات المحترقة في قلب بغداد وبيروت أو أسدود؛ مشاهد المباني المدمرة وأضرار الصواريخ الموجودة في حوزة المعارضة السورية، وتلك الموجودة في حوزة حركة «حماس» وإسرائيل؛ صور الدبابات التي تجوب شوارع قلب من «العدو» في خدمة زعيم علوي أو صهيوني؛ مشاهد حرق فتى (فلسطيني) حتى الموت في «غابة القدس» أو ذبح مئات الرجال في محافظة تكريت العراقية... إن كل هذه المشاهد والنصو لا تتشابه فقط من الناحية البصرية أو الصدمة الشعورية العاطفية، الناجمة عنها. فالمشترك بينها أكبر من أوجه الاختلاف. وإسرائيل، أو على الأصح، الإسرائيليون، يشاركون في حرب أهلية - من ضمن حروب أهلية عديدة يدور رحاها الآن في الشرق الأوسط بين مجموعات مختلفة. وهذه المجموعات المسلحة بالكرهية تنهش لحم بعضها البعض دون رحمة أو شفقة، بعدما نج بها في الساحة المختلفة للحدود الوهمية صنيعة قوى دولة الغرب، والحقيقة أن كل هذه المجموعات الشرق أوسطية، اليهود والشيعية والفلسطينيون والاكرد وسواهم، لم تعد تهم الآن أوروبا والغرب سوى بقدر ضئيل جدا.

خلاصة الأمر، عند التفكير بعده الطريقة حول المنطقة بأكملها، على اختلاف ما فيها من مجموعات سكانية، على الرغم من الفوارق الملوسمة في الحالات المختلفة، أعتقد أنه يصبح من السهل أكثر فهم إلى أي حد يمكن للحلول التي كنا نؤمن أنها ملائمة ومنصفة للأخرين، من طراز الحدود المفتوحة والتنظيم الديمقراطي، الحر، العلماني والمشترك، أن تكون ملائمة في حالات قريبة منا أيضا. من جهة أخرى يمكن أيضا ملاحظة إلى أي حد هي بعيدة في جميع هذه الحالات، ومن ضمن ذلك حالة إسرائيل - فلسطين، عن الواقع الراهن.

^[*] باحث وناشط إسرائيلي يساري، المصنف: موقع «ميوكتس» على الشبكة. ترجمة خاصة.


غزة، تحريض يليه قصف.

بذريعة عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة وقتلهم

طوفان من الكراهية العنصرية والتحريض الفاشي على مواقع التواصل الاجتماعي!

* حملة التحريض الأكبر تحت شعار «كره العرب قيمة»!*

بادرت إلى إنشاء «خط ساخن» في الوزارة لاستقبال شكاوى الجمهور، حيال التصعيد الخطير في تجليات التحريض والعنصرية خلال الأيام الأخيرة».

وقالت المديرة العامة للوزارة إن «ظاهرة العنصرية - من أي نوع كانت وضد أية فئة وجهت - هي ظاهرة بشعة ينبغي شجبها واستنكارها»!؛ فهل تؤمن هذه المديرة، حقا، بأن هذا ما يتعين على وزارتها (وزارة العدل)، بكل هيئاتها وأذرعها المسؤولة عن تطبيق القوانين وفرضها، فعله؟ الشجب والاستنكار؟؛ وإذا كانت مديرة وزارة العدل تكتفي بالحديث عن الشجب والاستنكار، دون التأكيد على اعتماد سياسة واضحة وحازمة لا تهاون فيها بشأن ضرورة القبض على المحرضين العنصريين ومعاقبتهم، فهل ثمة خير يمكن أن يرتجى من هذه المؤسسة الحكومية والرسمية في هذا المجال؟

ونستعرض هنا أبرز المجموعات والمفحات التي ظهرت أو التي صدقت من تحريضها العنصري خلال الأسبوعين الأخيرين على شبكات التواصل الاجتماعي؛

«شعب إسرائيل يطلب الانتقام»!

المجموعة الأكبر والأبرز من بين المجموعات التي أنشئت على مواقع التواصل الاجتماعي كانت المجموعة الفيسبوكية التي أطلقت على نفسها اسم «شعب إسرائيل يطلب الانتقام» والتي بلغ عدد أعضائها، بعيد يومين فقط من إعلانها، أكثر من ٢٢ ألف شخص، غالبيتهم الساحقة من أبناء النشبيين، من الجنود في الجيش الإسرائيلي وأخرين ممن ملأوا الصفحة الخاصة بالمجموعة على شبكة الفيسبوك بصورهم الشخصية وهم يحملون بافطاط مختلفة الأشكال والأحجام تدعو إلى «الانتقام من العرب»، تحرض عليه وتشجعه، من قبيل: «دعونا نرشهم»! و«كره العرب ليس عنصرية، بل قيمة»!

ونشر أعضاء هذه المجموعة على صفحتها أيضا من الصور لشعارات ورموز الوحدات العسكرية المختلفة في الجيش الإسرائيلي، مما يؤكد أن جنود الجيش وغيره من قوى الأمن الإسرائيلية أعضاء مركزيون وفاعلون في هذه المجموعة.

وتوجه التيمون على المجموعة إلى رواد الصفحة وأعضاء المجموعة يشجعونهم على «صورا أنستكم مع عبارة «شعب إسرائيل يطلب الانتقام»، سواء كتبموها على أوراق أو على أجسادكم أو أي شيء آخر، وأنشروها هنا.... وانتم أيضا، أيها الجنود، صورا أنستكم وأنشروها هنا مباشرة، أو أرسلوها إلينا ونحن نقوم بتجميعها كلها في اليوم واحد»! وقد قولبت هذه الدعوات بترحاب واستجابة واسعين جدا، وحين إراد القيمون على المجموعة التوضيح بأن «كثيرين جدا يسألون هنا ماذا نعني بالانتقام؟ وما إذا كان المقصود قتل أبرياء؟ وجوابنا هو: نحن الأكثر يمينية في أفكارنا وأرائنا وواقفتنا، لكن هدف المجموعة هنا هو الانتقام لدماء المواطنين...»، إنبرى لهم عدد كبير من زوار الصفحة وأعضائها معترضين فكان من بين التعليقات: «ليس ثمة عربي بري، على الإطلاق.... إنهم يتعلمون منذ سنن مبكرة كيف يكرهونا ويحاربوننا... أنا أقول إنه ينبغي تحميمهم جميعا، لأن أصغر طفل بينهم أيضا يكبر ليصبح مغررا، هذا هو الواقع»!

وعقب الناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي على مشاركة عدد كبير جدا من جنود الجيش في هذه المجموعة ومفحتها الفيسبوكية بالقول أنه «أمر خطير لا ينسجم مع ما هو متوقع من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي»! متعهدا بمعالجة صارمة لكل حالة يعلم بها القادة العسكريون»!

«عصابة اليهود»

أما المجموعة الأكثر «جرأة» من بين عشرات المجموعات التي أنشئت، فكانت مجموعة أطلقت على نفسها اسم «عصابة اليهود» التي استخدمت كلمة اليهود العربية، لكن بأحرف عبرية (وليس الكلمة العبرية: «يهوديم»). فقد دعت هذه المجموعة، جهرا وصراحة، إلى «قتل العرب»، دون أن تعير أدنى اهتمام أو أدنى اعتبار لأي من هيئات الدولة ومؤسساتها وأذرعها ودون أن يبدي أعضاؤها والقيمون عليها أي حذر، تحسب أو خوف من أي إجراء تحقيقي أو عقابي يمكن أن يعرضوا له جراء مواقفهم ودعواتهم الصريحة للقتل. وإيغالا في استهتارهم بهذه الهيئات والمؤسسات والأذرع الرسمية المختلفة، قام القيمون على هذه الصفحة بنشر تفاصيل عينية عن «المواقع الجغرافية» التي يتواجد فيها «مقاتلو العصابة»، كما يسمون أنفسهم، ساعة بحثهم عن العرب ومطاردتهم في الشوارع، مرفقة بشعار رئيسي متكرر: «إذبح العرب»!

وكتب القيمون على هذه الصفحة: «نحن في حالة حرب... يا مقاتلي اليهود من مختلف أنحاء البلاد، عليكم الانطلاق فورا إلى تنفيذ



(ب)

بذريعة عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة وقتلهم

طوفان من الكراهية العنصرية والتحريض الفاشي على مواقع التواصل الاجتماعي!

* حملة التحريض الأكبر تحت شعار «كره العرب قيمة»!*

العمليات. نحن قوة عvisية على اللحم، وما حصل في القدس (خطف الفتى محمد أبو خضير وقتله، س.س.) هو شيء لا يذكر مقارنة بما سنفعله لاحقا. الليل هو صديقنا»!

وقد حظيت هذه الصفحة بإعجاب نحو أربعة آلاف شخص قبل أن تقوم إدارة شبكة الفيسبوك بإغلاقها، غير أن القيمين عليها أعادوا فتحها من جديد.

وتبين، أيضا، أن المبادر لإنشاء الصفحة الفيسبوكية لهذه المجموعة يدعى تيم فورتمان، وهو الشخص ذاته الذي أنشأ صفحة أخرى ويتولى إدارتها تحت اسم «مقبوة الإعدام للمخربين» واستطاعت خلال يومين تجنيد أكثر من ١٣ ألف متابع.

وقد كان نشر في هذه الصفحة تعليق يقول: «الذين خطفوا الشبان الثلاثة ليسوا مخربين. إنهم عرب، ببساطة شديدة. فهناك عرب يكرهون اليهود علانية، هناك عرب يلاحقون البنات اليهوديات، هناك عرب يمارسون الإجرام، هناك عرب يذفون الحجارة والإجاجات الحارقة، وهناك عرب يطلقون الرصاص / يعطون / يتفجرون / يخطفون. أما القاسم المشترك بينهم جميعا فهو: إنهم عرب»!

ثم أضاف: «إن دولة إسرائيل تشجع قتل الإسرائيليين - الأمة العربية - وتمنع العرب الملاعين تمييزا تصحيحيا. نحن اليهود سنوقف هذا التدهور وسنقتضي على هذا البواب الخبيث»!

تنظيم «منع الاختلاط»

هذا التنظيم ليس جديدا، وكذلك صفحته الفيسبوكية أيضا، علما بأن نشاطه لا يقتصر على الفيسبوك فقط، بل يقوم بأعمال ميدانية عديدة ومختلفة، وهو تنظيم أقامه أحد نشطاء اليمين الإسرائيلي المتطرف يدعى ينتسي غوفشطاين. ويطلق على هذا التنظيم العبرية اسم «الهسا» وهو اختصار لـ «المنع الاختلاط في البلاد المقدسة»، ويعتبر هذا التنظيم، في عرف عديد من المتابعين والمراقبين الإسرائيليين، «المحرض الأكبر» على شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك، نظرا لمثابرتة ونشاطه المنظم، وقد وضع له هدفا يتمثل في «إنقاذ فتيات من الشعب الإسرائيلي تم التفجير بهم وارتبطن بعلاقات مع أغراب»! وبعد متابعة صفحة هذا التنظيم على شبكة الفيسبوك (هذه الصفحة افتتحت في تشرين الثاني الأخير) ما يزيد عن ٣٥ ألف شخص يشاركون، سوية مع القيمين على الصفحة، في نشر مواد تحريضية عنصرية ومتطرفة ضد المواطنين العرب، بصورة دائمة ومتواصلة. وكان من بينها، خلال الأسبوع قبل الأخير، مثلا: «ماذا تقولون الآن؟ هل قد قتلوا لكم ٣ أخوة، ٣ يهود، ٣ أولاد لم يروا الدنيا بعد، هل لديهم أي ميرز؟ إن هذا اللرب ليس سوى ذنبنا ومسؤوليتنا نحن، طالما لم نخلص من هذه الحيوانات من دولتنا، إن نستسلم ولن نتنازل، عليكم أن تفهوا، العربي الجيد هو العربي الميت! إنها الحرب وستنتقم»!

جيش الرب (تساهل)

هذه الصفحة على شبكة الفيسبوك تحت اسم «جيش الرب (تساهل - جيش الدفاع الإسرائيلي)» تحظى بإعجاب ما يزيد عن ٢١ ألف معجب ومتابع، وقد نشرت عليها خلال الأيام الأخيرة دعوات كثيرة جدا وصريحة تماما للاعتداء على العرب «الأبرياء» أيضا. وكتب مدير هذه الصفحة: «إذا لم تقم الحكومة بالانتقام لدماء إخواننا الثلاثة الأعزاء، فإنا مستعد لتنظيم عمل كبير جدا وسأكون بحاجة إلى مؤازرتكم، إنني بحاجة إلى أشخاص جديين جدا»! وكانت هذه الصفحة قد عبرت، مرارا، عن تأييدها ودعمها للجرائم التي تقترفها حركة «تدفيغ الثمن» (تاغ حبره) ضد المواطنين العرب، سواء في داخل إسرائيل أو في المناطق الفلسطينية.

«كلنا نؤيد الموت للمخربين»!

أكثر من ٧١ ألف شخص يسجلون إعجابهم بهذه المجموعة ويتابعون صفحتها الفيسبوكية تحت اسم «كلنا نؤيد الموت للمخربين»، علما بأن مؤسسي هذه المجموعة والقيمين على صفحتها يصرحون بأنهم من أتباع الحاكم الفاشي مئير كهانا وبأنهم يقصدون العرب جميعهم بكلمة «المخربين»!

وفي الأسبوع الماضي، وجه القيمون على هذه الصفحة - وهم الذين درسوا - منذ العام ٢٠١١، على الدعوة إلى الاعتداء على العرب وعلى «نشاط اليسار» - السؤال التالي إلى زورا الصفحة والمشاركين فيها: «ماذا كنتم ستقولون لوالدي عامر أبو عيشة» (أحد الشابين الفلسطينيين اللذين ادعت إسرائيل بأنهما اللذان اختطفا المستوطنين الثلاثة)؟ وكان من بين الإجابات على هذا السؤال: «يجب جرها من الخليل إلى ساحة رابين (في تل أبيب) بواسطة شاحنة كبيرة، ببطء شديد، ثم استخدام دمهما لطلاء الدرجات في الساحة»!

سجل القوانين الإسرائيلي لا يتضمن تشريعاً يحظر ارتكاب جرائم حرب ويعاقب عليها باعتبارها كذلك!



اثر القصف في غزة.

بدلا من ذلك، سنّ بنود قانونية كجزء لا يتجزأ من سفر القوانين الجنائية القائم، وتعتبر دول إسرائيل ضمن مجموعة صغيرة من الدول التي تعتمد مسارا آخر؛ إنها الدول التي تصرح بأن قانونها الجنائي يتضمن جوابا قضائيا على جرائم الحرب. غير أن هذا الموقف يتناقض مع التوجه الشائع لدى أغلبية الدول بشأن

الحاجة إلى وضع تشريعات مخصصة لهذا المجال.

بعض المخالفات المنصوص عليها في قانون العقوبات الإسرائيلي يوازي، من حيث المبدأ، حقاً، المخالفات التي تصل (في حال توفر الملائسات الملائمة) إلى حد جرائم الحرب. من ضمنها: التسبب بالموت عمدا، إجراء تجارب بيولوجية، التسبب بالتمعدم بمعاناة فائقة أو بأذى للجسم أو للصبغة، هدم ومصادرة ممتلكات على نحو واسع، ودونما ضرورة عسكرية، وبعض المخالفات الأخرى. ومع هذا، فإن القانون الجنائي الإسرائيلي يخفق في مخالفات عديدة أخرى تشكل جرائم حرب ولا يمكن تقديم متهمين إلى المحاكمة بجريرتها. القسم الأول من الفصل (ب) يستعرض الأحكام الواردة في القانون الإسرائيلي بخصوص الجرائم الدولية وجرائم الحرب. أما القسم الثاني فيعدد المخالفات المنصوص عليها في ميثاق روما، مرجعية المحكمة الجنائية الدولية، والتي يفترق إليها القانون الإسرائيلي وبعض المبادئ الأساسية في القانون الإسرائيلي التي لا تنسجم مع مقتضيات القانون الدولي. في قرار صدر في أواخر العام ٢٠١١، أشارت رئيسة المحكمة العليا آنذاك، دوريت بينيش، إلى أنه في حال توفر شرطين اثنين، مجتمعين معا، يمكن الاكتفاء بالقانون الداخلي الإسرائيلي، من دون تضمينه أحكام القانون الدولي. الشرط الأول هو أن تعكس بنود الاتهام مدى خطورة المخالفة التي تتضمنها لائحة الاتهام، فيما الشرط الثاني هو أن تعكس العقوبة الملباسات الخاصة التي تم فيها تنفيذ المخالفة بحق مواطنين محميين. الفصل (ج) من التقرير – بينن، من خلال فحص التعليمات المهنية الصادرة عن الادعاء العسكري وتحليل قرارات الحكم الصادرة عن المحاكم العسكرية منذ العام ٢٠٠٠، أن تضاضر الشرطين اللذين حددتهما القضائية بينيش لا يتحقق، فعليا، في جهاز القضاء العسكري. فسياسة الادعاء العسكري تتحدد في إطار «تعليمات المدعي العسكري العام» – وهي تعليمات مهنية

صدر مؤخرا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- «مدار» العدد رقم ٦٣ من سلسلة «أوراق إسرائيلية» ويحمل عنوان «جرائم الحرب في القانون الإسرائيلي - مخالفات عادية».

ويضم هذا العدد تقريرا أصدرته منظمة «بيش دين» (يوجد قانون») الإسرائيلية (وهي منظمة متطوعين لحقوق الإنسان)، في تشرين الأول ٢٠١٣، يعتبر الأول من نوعه تحت عنوان غني بالدلالات هو: «ثغرة - جرائم الحرب في القانون الإسرائيلي وفي قرارات المحاكم العسكرية»، ويتوصل إلى خلاصة مركزية مؤداها الدعوة إلى «إجراء تعديل قانوني (سنّ قانون خاص) يتيح إمكان إجراء محاكمات في إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب». ويستعرض التقرير الوضع القانوني السائد في إسرائيل مؤكداً أن ثمة «ثغرة» قانونية كبيرة في كل ما يتصل بتعريف وتحديد جرائم الحرب وبإمكانيات محاكمة المتورطين في هكذا جرائم طبقا للقوانين الإسرائيلية في المحاكم المحلية، سواء المدنية منها أو العسكرية.

وقال مُعدّ التقرير، ليكور يفنه: «كانت دولة إسرائيل واحدة من الدول الرائدة في سنن تشريع يحظر قتل شعب، لكنها من بين الدول القليلة في العالم الديمقراطية التي لم تسنن لغاية اليوم قوانين تدين جرائم الحرب. إن نتائج التقرير تستوجب تشريعا يعزف جرائم الحرب ويعاقب عليها بهذه الصفة».

وثبّت معدّ التقرير، في مستهلّه، موجزا تلخيصيا لما يتضمنه، في محاولة لتبيان خطوط المسألة وحدودها، خلفياتها والحاجة إلى الخوض فيها، جاء فيه: تعتبر جرائم الحرب، في عرف الأمم، واحداً من اصناف الجرائم الأشدّ خطورة وتندرج في إطار «الجرائم الدولية». أي الجرائم التي تمسح منظومة القيم المشتركة للمجتمع الدولي بأسره، والتي تعتبر ملازمة لجميع الدول وبنبي البشر: الجينوسايد (إبادة شعب/ الإبادة الجماعية)، جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية وغيرها. وتعمد الدول المختلفة إلى تشريع قوانين خاصة لغرض إدانة هذه الجرائم ومعاقبة مقترفيها. وقد قامت دولة إسرائيل بسن قوانين واضحة غايتها حظر ومعاقبة جريمة «الجنوسايد»، لكن سجل القوانين الإسرائيلي لا يتضمن تشريعا يحظر ارتكاب جرائم حرب ويعاقب عليها باعتبارها كذلك.

ويعرض هذا التقرير الحاجة إلى مثل هذا التشريع في إسرائيل. فهو يستعرض أحكام القانون الإسرائيلي القائمة، ويعرض نماذج من التشريعات التي تدين جرائم الحرب، ويستقصي سياسة مؤسسة «الادعاء العسكري» والعقوبات التي تفرضها المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الحالات التي تجري فيها محاكمة جنود إسرائيليين بمخالفات قد تصل إلى حد جرائم الحرب.

كل واحد من موثائق جنيف من العام ١٩٤٩، والتي وقعت عليها دولة إسرائيل وصادقت عليها منذ السنوات الأولى على قيامها. يشمل بندا يتعلق بواجب التحقيق مع ومحاكمة كل من يقترف «انتهاكات خطيرة» للميثاق. فالبند رقم ٤٦ من ميثاق جنيف الرابع، مثلا، يؤكد واجب الدول الأعضاء (المتبينة للميثاق) بشأن تشريع القوانين المناسبة التي تتيح التحقيق مع، محاكمة ومعاقبة كل من تثبت مسؤوليته عن ارتكاب انتهاكات خطيرة كهذه. أما لائحة المخالفات التي تشكل جرائم حرب، لدى توفر الشروط الملائمة، فيمكن العثور عليها في مواد ومرجعات قضائية مختلفة، زيادة على معاهدات جنيف، وفي مقدمها: المعاهدات والمواثيق الدولية، «دساتير الهيئات القضائية الدولية المختلفة، فضلا عن التشريعات والأحكام القضائية في الدول المختلفة. ومع ذلك، من المتفق عليه، عادة، اعتبار لائحة جرائم الحرب الواردة في الفصل ٨ (٢) من «ميثاق روما» قائمة شاملة لجرائم الحرب تحظى بقبول دولي واسع.

ومع تطور القانون الجنائي الدولي، اتساع استخدام واعتماد مبدأ صلاحية القضاء الدولي بشأن الجرائم الدولية وترسخ عمل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، يجدر التذكير بأن مبدأ «التكامل» يوفر الحماية للضالعين المحتملين في تنفيذ جرائم دولية من مغبة تعرضهم لدعوى جنائية ومحاكمات، طالما كانت أجهزة تطبيق القوانين في دولتهم تقوم بدورها، ذلك أن المنظومة الدولية تمنح الدولة الأم وإجراءاتها القضائية حق الأولوية. وعليه، فإن النظام القضائي الذي يؤدي واجبه، ويعتبره مراقبون أجانب كذلك، يمثل مصلحة عليا لكل معنيي بحماية الإسرائيليين من أي تدخل قضائي أجنبي.

تعتمد الدول والأطراف القضائية المختلفة طرقا شتى لتشريع قوانين تدين الجرائم الدولية، ومن ضمنها جرائم الحرب. والفصل (أ) من هذا التقرير يعرض، بإيجاز، أهم الأسس في التوجهين المركزيين المعتمدين في أنحاء العالم المختلفة بخصوص إدانة جرائم الحرب في القانون المحلي. التوجه الأول هو التشريع بمنهجية الإحالة إلى القانون الدولي. أحد المسارات (الموديلات) في هذا التوجه يتمثل في «الإحالة السكائنة» وهو أمشبه بعمليةتي «قصر والمناق» – نقل بنود المواثيق المعمول بها في القانون الدولي ونسخها إلى القانون المحلي. وثمة مسار (موديل) آخر يدعى «الإحالة الديناميكية»، حينما تشير بنود القانون إلى القانون الدولي الغرضي، أما التوجه المركزي الآخر، فهو التشريع المستند إلى القانون المحلي. أحد المسارات في هذا التوجه يتمثل في دمج تشريع خاص في القانون المحلي، قانون منفصل يدرج الجرائم الدولية في القانون المحلي، أو

حول سياسة التعامي والصمت في إسرائيل تجاه المذبحة في غزة!

وليس الرسالة، فمن الأفضل عندئذ أيضا أن توفر على نفسك العناء.

إن ما يجري في غزة في الأيام الأخيرة هو مذبحة، وقد بات من الممكن استخدام هذا التعبير من دون وضعه بين هلالين، ومن دون حذر، ذلك لأن المعطيات القاسية لن تتغير. ففي نهاية اليوم الرابع من العملية العسكرية الإسرائيلية الحالية، بلغت الحصيلة ١٠5 قتلى و٧8٥ جريحا، في صفوف الفلسطينيين في قطاع غزة، ويوفّق هذا الرقم (عدد القتلى) مرتين، عدد القتلى الفلسطينيين في الأيام الأربعة الأولى من عملية «عمود السحاب». غير أن المعطى الصادم في العملية العسكرية الحالية («الجرف الصامد») يتعلق بالأعداد المرتفعة للضحايا غير الضالعين (أولئك الذين يسمونهم لدينا طاقم «مواطنين» مدميين، على الرغم من أنه لا توجد لسكان قطاع غزة أية مواطنة). فقد تحدث التقرير الأخير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عن ٥٨ قتيلًا مدنيا من أصل ٨٠ قتيلًا، فيما تحدث التقرير الأخير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن ٧٣ قتيلًا من أصل ٨٦. أي أن نسبة الأبرياء الذين قتلوا (في الأيام الأولى من العملية الحالية) تراوحت بين ٧٢٪ و٨٤٪، علما أن نصف عدد القتلى تقريبا هو من النساء والأطفال. وللمقارنة، ففي الأيام الأربعة الأولى («الناعمة») من العملية العسكرية السابقة («عمود السحاب») بلغت نسبة القتلى في صفوف المدنيين الأبرياء في غزة ٣.٥٪. وعليه، فإن ما يجري الآن هو مذبحة إسرائيلية جديدة في غزة لكنها في هذه المرة تجري بشكل أسرع وأكثر وحشية من أي وقت سابق. أما الأضرار التي لحقت بالممتلكات فقدرت بألاف البيوت المدمرة. وكما حدث في المرات السابقة، لم تتوان إسرائيل عن قصف العيادات الطبية والمستشفيات، التي يحتاجها سكان غزة الآن أكثر من أي وقت مضى. فقد تعرض المستشفى الأوروبي في خانينوس لقصف الطيران الحربي الإسرائيلي، مما تسبب بإصابة ١٧ مريضا من نزلء المستشفى بجروح بعدما انهارت أسقف الجيمص في قسم العناية المركزة وقسم الأطفال، وغرفة الانتظار في المستشفى. كذلك لحقت أضرار شديدة جراء القصف بعيدة طيبة في خانينوس، تديرها منظمة طوعية (Pmrs)، وفي مخيم جباليا أغارت الطائرات الدرية على عبادة تابعة لمنظمة «الهلال الأحمر» الفلسطيني، مما أوقع ١٥ جريحا في صفوف الطاقم الطبي، فضلا عن تعطيل سيارتي إسعاف.

توجهية للمدعين في النيابة العسكرية فيما يتعلق بسياسة الادعاء العسكري

بشأن المخالفات المختلفة. ويستعرض التقرير تعليمات الادعاء العسكري العام الخاصة بمخالفات استخدام السلاح، مخالفات السرعة ومخالفات التكتيل، ويوجه عام، ليس في تلك التعليمات أي ذكر لقوانين الحرب أو للمخالفات الدولية. وإذا ما تضمنت إشارة إلى مخالفات بحق الفلسطينيين في المناطق المحتلة، فهي تخلو من أي إشارة إلى الواجبات التي يفرضها القانون الدولي أو إلى الخطورة الزائدة التي ينبغي اعتمادها في التعامل مع المخالفات المتعلقة بالمس بمواطنين محميين في الأغلبية الساحقة من قرارات الحكم التي صدرت عن المحاكم العسكرية بشأن جنود أهتموا بارتكاب مخالفات بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، لا يمكن العثور - ولا حتى بواسطة عدسة تكبير - على أي إشارة إلى مكانة ضحايا المخالفات بوصفهم «مواطنين محميين» طبقا للقانون الدولي. فالجنود الذين تتم إدانتهم في المحاكم العسكرية بارتكاب مخالفات بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم تفرض عليهم عقوبات مختلفة يتم تبريرها بسلسلة طويلة من التفسيريات. هذه التفسيريات، التي تتطرق إلى اعتبارات التخفيف، أو التشديد، في عقوبات الجندي المدان، تستند بوجه عام على قرارات الحكم الصادرة عن محكمة الاستئناف العسكرية، وهي تشمل تفسيريات من شتى الأنصاف، لكنها لا تتضمن، عموما، أي إشارة إلى خرق الجندي واجباته تجاه المواطن المحمي في منطقة محتلة.

إحدى الحالات الاختيارية الواردة في التقرير تتناول تقديم متهمين باستخدام «الدرع البشري» إلى المحاكمة. فهذا الإجراء يعتبر جريمة حرب، لكن نظرا لعدم احتواء القانون الإسرائيلي على مخالفة استخدام الدرع البشري، تتم محاكمة الجنود المتهمين بارتكاب هذه الأعمال بتهُم طفيفة فقط. وتعرض الحالة الاختيارية لمحاكمة ضباط وجنود في ثلاث حالات (فقط) منذ العام ٢٠٠٠ وحتى اليوم، وتبين كيف جرت إدانة المتهمين بمخالفات طفيفة وفرض عقوبات مخففة جدا عليهم، وتتناول الحالة الاختيارية الثانية، بالتحليل، النتائج التي أسفرت عنها محاكمة ٣٩ جنديا بتهمة الاعتداء العنيف على موقوفين فلسطينيين كانوا،

في أغلبيتهم، مكلي الأيدي ومعضوبي العين. إن ممارسات الإذلال، التحقير

والاعتداء الجسدي التي يقترفها ذوو الصلاحية بحق موقوفين، وخاصة المكبلين منهم، وعلاوة على كونها مخالفة للقانون الإسرائيلي، قد تشكل جريمة حرب وفقا للقانون الدولي حينما تقع على خلفية مواجهة مسلحة. ويبين الاستعراض أنه خلال الفترة الواقعة بين أيلول من العام ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠١٢، تمت إدانة الأغلبية العظمى من المتهمين بالاعتداء على موقوفين مكبلين بمخالفات طفيفة عقوبتها القصوى، أصلا، قصيرة.

وفضلا عن هذا، يقضي تعديل قانوني جديد اعتمد في الأعوام الأخيرة بتقسير فترة التسجيل الجنائي للجنود الذين فرضت عليهم عقوبة السجن لفترة أدنى من حد معين. ونظرا لأن القانون الإسرائيلي يلتزم بالصمت حيال جرائم الحرب، فإن هذا التعديل القانوني أيضا لا يميز بين الجنود الذين أدينوا بارتكاب جرائم حرب وبين الآخرين. وهذا التقصير الجدي في فترة التسجيل الجنائي للمتهمين المدانين بارتكاب أعمال هي بمثابة جرائم حرب يمس إنذ بالمبدأ الذي يضي وصمة عار شديدة على مخالفات من هذا النوع وعلى المخالفين المدانين بارتكابها. وزيادة على ذلك، يمثل هذا التعديل مسا جديا بالحماية التي يفترض أن يوفرها مبدأ التكامل للشخص المدانين باقتراح جرائم حرب.

ثمة دول معدودة فقط تعتمد توجهها مماثلا لهذا الذي تعتمده دولة إسرائيل، والقاضي بإمكانية الاكتفاء بالقانون المحلي القائم من أجل محاكمة أشخاص متهمين بارتكاب أعمال قد تصل حد جرائم الحرب. وترى منظمة «بيش دين» أنه بالنظر إلى الممارسات التطبيقية في المحاكم العسكرية، وفي غياب مخالفات جوهرية من نصوص القانون المحلي، ينبغي صياغة وتعريف مخالفات خاصة لجرائم الحرب، عبر تشريعات خاصة يتم تضمينها في سجل القوانين الإسرائيلي. وأعلنت المنظمة أنها ستعمل خلال الأشهر المقبلة، وبالتعاون مع شركاء آخرين، من أجل وضع «مسودة قانون خاصة سيكون من شأنها، إذا ما أقرت، وضع إسرائيل في مصاف الدول التي تعهدت ببذل كل ما في وسعها بغية اجتثاث جرائم الحرب من جذورها وحماية ضحاياها.

في أغلبيتهم، مكلي الأيدي ومعضوبي العين. إن ممارسات الإذلال، التحقير والاعتداء الجسدي التي يقترفها ذوو الصلاحية بحق موقوفين، وخاصة المكبلين منهم، وعلاوة على كونها مخالفة للقانون الإسرائيلي، قد تشكل جريمة حرب وفقا للقانون الدولي حينما تقع على خلفية مواجهة مسلحة. ويبين الاستعراض أنه خلال الفترة الواقعة بين أيلول من العام ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠١٢، تمت إدانة الأغلبية العظمى من المتهمين بالاعتداء على موقوفين مكبلين بمخالفات طفيفة عقوبتها القصوى، أصلا، قصيرة.

وفضلا عن هذا، يقضي تعديل قانوني جديد اعتمد في الأعوام الأخيرة بتقسير فترة التسجيل الجنائي للجنود الذين فرضت عليهم عقوبة السجن لفترة أدنى من حد معين. ونظرا لأن القانون الإسرائيلي يلتزم بالصمت حيال جرائم الحرب، فإن هذا التعديل القانوني أيضا لا يميز بين الجنود الذين أدينوا بارتكاب جرائم حرب وبين الآخرين. وهذا التقصير الجدي في فترة التسجيل الجنائي للمتهمين المدانين بارتكاب أعمال هي بمثابة جرائم حرب يمس إنذ بالمبدأ الذي يضي وصمة عار شديدة على مخالفات من هذا النوع وعلى المخالفين المدانين بارتكابها. وزيادة على ذلك، يمثل هذا التعديل مسا جديا بالحماية التي يفترض أن يوفرها مبدأ التكامل للشخص المدانين باقتراح جرائم حرب.

ثمة دول معدودة فقط تعتمد توجهها مماثلا لهذا الذي تعتمده دولة إسرائيل، والقاضي بإمكانية الاكتفاء بالقانون المحلي القائم من أجل محاكمة أشخاص متهمين بارتكاب أعمال قد تصل حد جرائم الحرب. وترى منظمة «بيش دين» أنه بالنظر إلى الممارسات التطبيقية في المحاكم العسكرية، وفي غياب مخالفات جوهرية من نصوص القانون المحلي، ينبغي صياغة وتعريف مخالفات خاصة لجرائم الحرب، عبر تشريعات خاصة يتم تضمينها في سجل القوانين الإسرائيلي. وأعلنت المنظمة أنها ستعمل خلال الأشهر المقبلة، وبالتعاون مع شركاء آخرين، من أجل وضع «مسودة قانون خاصة سيكون من شأنها، إذا ما أقرت، وضع إسرائيل في مصاف الدول التي تعهدت ببذل كل ما في وسعها بغية اجتثاث جرائم الحرب من جذورها وحماية ضحاياها.

هذه المعطيات الأولية غير معروفة لدى غالبية مستهلكي وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تتهمهم بسبل من الصور والمشاهد لأطفال إسرائيليين يرسمون على جدران الملاجئ والغرف المحصنة، ولمدنيين يوجهون أنظارهم للسساء لمشاهدة عمليات اعتراض الصواريخ، وتحجب عنهم في الوقت ذاته أي مشهد غير لطيف في الطرف الآخر (الفلسطيني).

إن حقيقة أن قراء صحيفة «هافرتس» فقط يطالعون تقارير حول أعداد القتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين في غزة، يتبرهن على أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تعمل في غالبيتها العظمى كغرف للمتحدث الرسمي لبسان الجيش الإسرائيلي.

تتبع إسرائيل (خلال العملية الحالية) سياسة عقوبات من نوع جديد؛ فهي لا تستهدف فقط منشآت عسكرية أو أماكن يشتبه في أنها تستخدم كمخابئ للوسائل القتالية، وإنما تستهدف أيضا منازل وبنيات سكنية اعتيادية تعود لمسؤولين وقادة عسكريين في حركة «حماس».

إن مثل هذه الأعمال هي جرائم حرب بكل معنى الكلمة، وعلى ما يبدو، ربما لم يسمع الإسرائيليون شيئا عنها.

لعل الحادث الذي نجح في اختراق وسائل الإعلام الإسرائيلية، هو حادث الإجهاز على ثمانية أفراد من عائلة كوارع في خانينوس، ك «عقاب» لهم على صلة القرابة العائلية مع عودة كوارع، أحد نشطاء الذراع العسكرية لحركة «حماس»، في الثامن من تموز الجاري طبق الجيش الإسرائيلي على بيت العائلة إجراء «طرق السقف» الذي يستخدم فيه صاروخا خفيفا يطلق على سقف المبنى كتخدير مسبق حول نية قصفه وذلك عند الساعة ١٤:٥٠، وفي الساعة ١٥:٠٠، استهدف البيت بصاروخ ثقيل أطلقته طائرة حربية من طراز إف ١٦، مما أوقع ٨ قتلى بينهم ستة أطفال. وقد أثر أصحاب البيت عدم إخلائه ومقارنته زغم التحذير، وهو ما «وثقته» بالطبع صور الطائرة الصغيرة بدون طيار. وقد ادعى الجيش الإسرائيلي في تعقيبه على الحادث أنه لم يكن في الإمكان حرف الصاروخ عن مساره. لكن هذا إدعاء لا أساس له، يستشف منه أن الصاروخ يحتاج ١٠ دقائق من لحظة إطلاقه من الطائرة وحتى إصابته للهدف. إن الاستنتاج المنطقي هو أن أحد الطيارين «كبس» على زر فتاك وهو يعلم مسبقا أن هذه «الكبسة» ستقتل مدنيين أبرياء.

ثمة حادث آخر وقع في «بيت حانون» في الثامن من تموز. فقد قصفت

الطائرات منزل الناشط في حركة الجهاد الإسلامي حافظ حمد (بدون إنذار مسبق) قبيل منتصف الليل، مما أسفر عن مقتل ستة من أفراد العائلة، بينهم فتاة عمرها ١٦ عاما.

في التاسع من تموز «سقط» صاروخ إسرائيلي إلى شطرين بيت عائلة مغازي في خانينوس فقتل صالح وناصرة (٢٣ عاما) وزوجته الحامل «عاشة»، وابني شقيقته لطالين نضال / ٤ سنوات ومحمد / رضيع عمره سنتان / قطع رأسه وعثر عليه لاحقا في باحة المنزل. في العاشر من تموز وعند الساعة ١:٢٥ بعد منتصف الليل أصاب صاروخ إسرائيلي بيت عائلة «الحاج» في خانينوس، ليتسبب بقتل كل من ياسر الحاج (ناشط في «حماس») ووالده محمد (٥٨ عاما) وشقيقه سعد (١٧ عاما) وطارق (١٩ عاما) وشقيقته أسماء (٢٢ عاما). إضافة إلى فتاتين أخريين من أقاربه، وشقيق آخر (عمره ٢٠ عاما) دفن تحت الانقاض.

وفي ليلة العاشر من تموز أيضا، كان تسعة مدنيين فلسطينيين يجلسون في أحد المقاهي على شاطئ خانينوس، لمشاهدة مباراة نصف النهائي في مونديال البرازيل بين الأرجنتين وهولندا، وعندئذ اخترق صاروخ إسرائيلي بسهولة سقف المقهى المعمول من القش وقتل على الفور سبعة أشخاص وهم: محمد فوانة، الشقيقان أحمد وسليمان الأسطل (١٦ و١٨ عاما) وابن عمهما موسى (١٦ عاما)، الشقيقان محمد وإبراهيم غنأم (٢٤ و٢٥ عاما)، والشقيقان حمدي وإبراهيم صوالحة (٢٠ عاما و٢٨ عاما).

وفيما يجري كل ذلك، يتنافس محللون وسياسيون إسرائيليون في كيل المديح لـ «ضبط النفس» من جانب المستوى السياسي ومن جانب المستوى العسكري وسلاح الجو الإسرائيلي، وفي الثناء على «الدقة الجراحية» المدهشة للإصابات.

إن ما يمكن هذا «العالم الخرافي» من البقاء والاستمرار هو فقط عدم مواجهته بالحقائق والوقائع المنازفة من غزة، وهو لا يواجه بها نظرا لأن الذراع العامة المؤتمنة على نقل الحقائق (وسائل الإعام الإسرائيلية) تتقاسم عن القيام بمهمتها، وإذا كان ثمة من مثال ساطع على الخيانة في زمن الحرب، فتلك هي الخيانة بعينها.

(*) أستاذ جامعي إسرائيلي، المصدر شبكة الانترنت. ترجمة خاصة.

موجز اقتصادي

إسرائيل تبني صفحات للأمم المتحدة

كشفت النقاب في الأيام الأخيرة، عن أن الصناعات الحربية الإسرائيلية، باعت قوات الأمم المتحدة في إفريقيا سيارات مصفحة ناقلة للجنود، وقادرة على مراقبة المكان، ومزودة بمعدات قتالية هجومية، وبحسب ما نشر، فإن هذه المصفحة هي صناعة إسرائيلية، بدأت الصناعات الجوية في انتاجها في العام ١٩٨٥، إلا أن انتاجها الأساس هو للجيش الإسرائيلي، وبحسب المعطيات التي نشرت، فإنه خلال ما يقارب ٣٠ عاما، باعت إسرائيل ٤٥٠ مصفحة كهذه لجيوش أخرى في العالم.

وقال الملحق الاقتصادي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، «مامون»، إن قيمة الصفقة بين إسرائيل والأمم المتحدة بلغت ٤٠ مليون دولار، ما يعني أن ثمن المصفحة الواحدة يبلغ ٤٠٠ ألف دولار، وبإمكان المصفحة الواحدة أن تقل ثمانية جنود، وهي قادرة على تنفيذ مهمات هجومية، إذ أنها مزودة بمدفع رشاش، وقادرة على إطلاق قذائف صاروخية.

وعلى صعيد الصناعات الأمنية، فقد أعلنت شركة إسرائيلية متخصصة في إنتاج «قيود معتقلين» الكترونية، عن صفقات بيع لدول أوروبية بقيمة ما يقارب ١٣ مليون دولار، ويجري الحديث عن قيود توضع في قدم المعتقل، خاصة أولئك الذين يتم إرسالهم إلى حبس منزلي، أو خارج السجون، ليكون بالإمكان مراقبته وحصر حركته، والمكان الذي يتواجد فيه.

وهذا المشروع الإسرائيلي يعمل في إسرائيل، وأيضا في الولايات المتحدة الأميركية.

ارتفاع حاد في شراء السيارات الجديدة

قال تقرير لاتحاد وكلاء شركات السيارات في إسرائيل إنه في النصف الأول من العام الجاري، سجل بيع السيارات الجديدة ارتفاعا حادا بنسبة ٢١٪ عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٣، إذ تم تسليم ١٣٥ ألف سيارة، علما أن موسم تسليم السيارات الجديدة الأكبر، يكون عادة في مطلع الخريف من كل عام، بعد بدء السنة العبرية.

ويقول التقرير إن السبب الرئيس للارتفاع الحاد في شراء السيارات الجديدة، هو التراجع المستمر في سعر صرف الدولار واليورو، وبالتالي استمرار تراجع أسعار السيارات، إضافة إلى التنوع الكبير في شكل قروض تمويل السيارات، والمنافسة الحادة بين البنوك وشركات التمويل في هذا القطاع، وتعاظم المنافسة أيضا على ضوء انخفاض الفائدة البنكية.

ويضيف التقرير أن شركة يونفاي تربعت في هذا العام على رأس قائمة الشركات، ببيعها حوالي ١٨٣٠٠ سيارة، بارتفاع بنسبة ١٪ عن العام الماضي، وحلت في المرتبة الثانية شركة تويوتا التي باعت ما يقارب ١٥٤٠٠ سيارة، وارتفع بنسبة ١٦٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، بينما حلت في المرتبة الثالثة شركة كايا، التي باعت ما يقارب ١٣٩٠٠ سيارة، بارتفاع بنسبة ٣٤٪ عن العام الماضي.

ويظهر من التقرير أن شركة مازدا، لم تنجح هذا العام أيضا في العودة إلى قمة القائمة، ولكنها اجتازت بيع ١١ ألف سيارة، وزيادة بنسبة ٥٩٪ مقارنة بنفس الفترة عن العام الماضي، وأحد أسباب تراجع سوق مازدا، هو سعرها المرتفع وكذلك صيانتها.

وأول شركة أوروبية في القائمة كانت شركة سكودا، التي سجلت ارتفاعا في مبيعاتها بنسبة ٤٩٪ دون ذكر عدد السيارات التي باعتها، ولكن في المرتبة الخامسة كانت شركة ميتسوبيشي، التي سجلت الارتفاع الأكبر في مبيعاتها، بنسبة ١٨٤٪.

وبما يرتبط بقطاع السفر، فقد أعلنت سلطة المطارات الإسرائيلية عن ارتفاع بنسبة ١٨,٥٪ في عدد المسافرين، عبر مطار «بن غوريون» الدولي، في النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وبلغ عددهم ٦٩ مليون مسافر في الاتجاهين.

وحسب التقديرات، فإن أحد أسباب الارتفاع هو الأنظمة الجديدة، التي باتت تسمح لشركات الطيران بعرض مقاعد مخفضة إلى إسرائيل، مع اقتراب يوم وموعد الإقلاع.

وتقول المعطيات إنه في الأشهر الخمسة الأولى كل عدد المسافرين الإسرائيليين ١٥٣ مليون نسمة (في اتجاه واحد)، وهذا زيادة بنسبة تقارب ١٤٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، فيما كان عدد السياح الذين مروا من المطار في نفس الفترة، ١٩٨ مليون سائح (في اتجاه واحد)، بزيادة بنسبة ١٦,٦٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.

إحصائيات: تزايد هجرة

«العقول» من إسرائيل

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي صدر في الأسبوع الماضي، إن ما يسمى بـ «هجرة العقول» أخذت بالتزايد من إسرائيل، ففي العالم الماضي ٢٠١٣، هاجر نحو ١٠,٥ بالمئة من أصحاب اللقب الثالث (الدكتوراة) من إسرائيل.

وقال التقرير إن «هجرة العقول»، تتزايد بشكل خاص لدى أصحاب الشهادة العليا، وكلما ارتفع مستوى الخبرات لدى الفرد، ازداد طموحه بالهجرة من إسرائيل، سعيا وراء آفاق عمل أوسع ومردود عمل أكبر، واحتمالات نجاح أكثر.

وفي الجمل فإن ٥ بالمئة من أصحاب الجنسية الإسرائيلية، ممن ذوي الشهادات الجامعية من كافة المستويات، هم في عداد المهاجرين من إسرائيل، ولكن معطيات السنوات الأخيرة، تشير إلى أن هذه النسبة سترتفع أكثر، وهذا ما يثبته تزايد نسبة أصحاب الشهادات العليا من عام إلى آخر.

ويقاليتهم المساحة جدا من عدد اليهود، هم في عداد المهاجرين، وهم يشكلون قرابة ١٠٪ من إجمالي السكان، ولكن القانون الإسرائيلي لا يلزم هؤلاء بالتخلي عن الجنسية الإسرائيلية، خوفا من اختلال الميزان الديمغرافي بين اليهود والعرب في إسرائيل، إذ حسب التقديرات، فإن أكثر من ١٢٪ من اليهود الإسرائيليين باتوا في عداد المهاجرين، مقابل أقل من ٤ بالمئة من بين فلسطينيين ٤٨.

بدء المداولات حول ميزانية ٢٠١٥ في ظل تقارير مالية سوداوية «تقليدية»!

*بات لدى المؤسسة الإسرائيلية تقليد يتضمن بث تقارير مالية واقتصادية سوداوية مع بدء عملية إقرار الميزانية العامة لتتقلب بعد إقرارها *هذه الميزانية الأولى التي ستكون لعام واحد، منذ العام ٢٠٠٩ *المالية ترفع العجز بنسبة طفيفة محاولة تفادي إجراء تقليصات

*وزارة المالية تخفض توقعاتها للنمو في العامين الجاري والمقبل *توقعات أخرى بانخفاض الاستهلاك الفردي الذي يعكس مستوى المعيشة *بعد سنوات تراوح فيها النمو ما بين ٤,٥٪ وحتى ٥,٣٪ فإن توقعات النمو للأعوام المقبلة لا تقفز عن حاجز ٣,٠٪*



الجدل حول تقليص ميزانية الجيش الإسرائيلي تلاشى في خضم الحرب على قطاع غزة

ومن المفترض أن تساهم هذه الزيادة بنسب نمو أكبر، إلا أن التوقعات للاستهلاك الفردي لا ترتفع بالوتيرة ذاتها، فحسب التوقعات سيرتفع الاستهلاك الفردي بنسبة ٢,٩٪، علما أن معدل ارتفاع الاستهلاك الفردي منذ العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠١٢ كان في حدود (٢,٢٪).

وتقول وزارة المالية إن النمو الاقتصادي لن يخترق حاجز ٣,٠٪ حتى العام ٢٠١٩، لا بل إن النمو قد يكون في حالة ركود في العام ٢٠١٧، إذا ما ارتفع بحسب التوقعات بنسبة ٢٪ فقط، وهي قريبة جدا من نسبة التكاثر السكاني ١,٨٪.

وجاءت توقعات وزارة المالية قريبة من توقعات بنك إسرائيل، وأقل بقليل من توقعات مؤسسات مالية واقتصادية عالمية، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، التي ترى أن نسب النمو في إسرائيل في العامين الجاري والمقبل تتراوح ما بين ٣,١٪ و٣,٥٪، ولكن هذه التوقعات صدرت قبل أسابيع عديدة، وقبل أن تخفض المؤسسات الإسرائيلية توقعاتها.

وتطرح وزارة المالية في توقعاتها خوفها من وصول الاقتصاد إلى الركود بسبب استمرار تراجع النمو، وهذا يعكس وفق التقارير الصادرة تباعا، من تراجع الحركة الشرائية، ووتيرة التضخم المالي المنخفضة، إذ أنها ما تزال «سلبية» منذ مطلع العام الجاري، وباتت أقرب إلى نسبة ١٪ في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، وهو الحد الأدنى لمجال التضخم الذي تزيده السياسة الاقتصادية.

ورغم كل هذه التوقعات، إلا أن وزارة المالية ترى أن حجم الدين العام، ونسبته من الناتج العام في إسرائيل، سيبقى في التراجع، ففي حين شكّل الدين العام في العام ٢٠٠٣ ما نسبته ٩٥٪ من حجم الناتج العام، فقد انخفض في العام الماضي ٢٠١٣ إلى نسبة ٦٧,٤٪، ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض في العام الجاري، ما يقربه إلى الهدف وهو ٦٠,٠٪، خلال سنوات قليلة جدا.

سلسلة من الأبحاث الإسرائيلية التي صدرت على مر السنين، بينت أن فاتورة الحرب والاحتلال والاستيطان، بما يشمل كل مصاريف «الأمن» التي منها تدفعها عدة وزارات وأشكال مختلفة، تقطع نحو ثلث الميزانية العامة، علما أن ثلثا آخر للميزانية يذهب إلى تسديد الديون والفوائد، التي منها ما صرف أيضا على الجيش والاحتلال، وهذا ما يقرب نسبة الصرف العسكري والاحتلال العام إلى ٤٥٪.

والميزانية المباشرة للجيش لا تغطي ميزانيات المخابرات، التي هي الميزانية الأكثر سرية في كتاب الميزانية العامة، إذ أن هذه الميزانية تُدرج في الميزانية العامة ضمن بند «ميزانية احتياطية في مكتب رئيس الحكومة»، إلا أنه في الأشهر الأخيرة، وبشكل غير مألوف، جرى عرض معطيات عن هذه الميزانية، فقد كشفت صحيفة «هارتس» الإسرائيلية عن أن ميزانية المخابرات العامة «الشاباك» وميزانية المخابرات الخارجية «الموساد» زادت في العام الجاري ٢٠١٤ بنسبة ٦٪ عن العام الماضي ٢٠١٣، وبلغت بالإجمال ٢٠٣ مليار دولار، وهذه تزيد بنسبة ٥١٪ عما كانت عليه الميزانية حتى العام ٢٠١٠، إذ أن رئيس الحكومة عمل في السنوات الأخيرة على زيادة متسارعة في ميزانية المخابرات، وكانت ميزانية جهاز المخابرات في العام الماضي ٢٠١٣ قد وصلت إلى نحو ١٨٨ مليار دولار، بعد أن كانت في العام ٢٠١٢ نحو ١٧٢ مليار دولار، أي زيادة بنسبة ١٠ بالمئة.

توقعات «سوداوية»

وبالتزامن مع تقديم الخطوط العريضة لميزانية العام المقبل، نشرت وزارة المالية تقديراتها للنمو في العامين الجاري والمقبل، إذ أقرت تخفيضا لتوقعاتها السابقة، وترى أن النمو سيرتفع في العام الجاري بنسبة ٢,٩٪ وفي العام المقبل ٣,٠٪، وهذا على الرغم من أن الصادرات سترتفع في هذا العام بنسبة ٦,٠٪، وبنسبة ٤,٥٪ في العام المقبل ٢٠١٥.

مسؤول سابق في المالية: السلام سيحقق لإسرائيل نمواً إضافياً وسياحة أكبر!

* المدير العام الأسبق لوزارة المالية يورام أرياف: السلام سيجعل النمو الاقتصادي ضعفي المعدل القائم ليصل إلى ٦,٠٪*

* الخبير الاقتصادي مانويل تراختنبرغ يؤكد أن مجرد إدارة المفاوضات يُبعد أي تهديد اقتصادي عن إسرائيل *

من ناحيته، يرى الخبير الاقتصادي مانويل تراختنبرغ، رئيس قسم الميزانيات في مجلس التعليم العالي، في الندوة ذاتها، «أن التهديد الأكثر جدية على الاقتصاد الإسرائيلي يأتي من أصدقاء إسرائيل، الذين لم يتحمّلوا أكثر جمود العملية التفاوضية». وأضاف «نحن مضطرون لإجراء مفاوضات بنوايا طيبة، ترافقها وسائل تعزز هذه المفاوضات، لأن المصادفة هي أمر حاسم في عالم الاقتصاد، ومن دون مفاوضات، ولا أقول التوصل إلى سلام أو حل، فإن النتيجة واضحة وبارزة، فالتهديد الاقتصادي من أصدقائنا قد يتطبق بشكل تدريجي، ما يجعلنا نمر تراجعاً في النمو، وزيادة في مصاريف الأمن»، وهذا يعني أن تراختنبرغ، يرى أن «إدارة المفاوضات»، من دون التوصل إلى حل، كفيلة بأن تمنع إسرائيل من مقاطعات وعقوبات اقتصادية من حلفائها في العالم.

وتابع تراختنبرغ قائلا «إن المجتمع الإسرائيلي يشهد تقاطباً، ومستقبل إسرائيل مضمون، فقط إذا عرفت كيف تجد الروابط بين أجزاء المجتمع المختلفة، وهذه الروابط تكمن في الاقتصاد، وضمان مسار اقتصادي متطور بشكل دائم، وما يضمن هذا هو مسار تفاوضي سياسي صادق، حسب تعبيره. وقال سفير الاتحاد الأوروبي في إسرائيل، في الندوة ذاتها، إن من ثمار السلام بين إسرائيل والفلسطينيين أنه يرفع من مكانة إسرائيل في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، كما هي الحال مع سويسرا والنرويج. وقال إن الاتحاد الأوروبي لا يفرض مقاطعة على البضائع من إسرائيل، إلا أن هناك نهجا متزايدا ضد الاستيطان، وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات اقتصادية متفرقة في عدد من الدول، ورغم ذلك فإن الاتحاد الأوروبي وجد من الصحيح أن يحذر شركات من الأخطار الاقتصادية الناجمة عن إقامة علاقة اقتصادية مع الشركات الإسرائيلية الفاعلة في المستوطنات.

ويذكر هنا أنه غاب هذا العام، على الأقل حتى الآن، ولأول مرة منذ سنوات

شرعت الحكومة الإسرائيلية في الأسبوع الماضي، ببحث أولى لميزانية العام المقبل ٢٠١٥، إذ سيكون على الحكومة بداية إقرار الإطار العام للميزانية، والأهداف المركزية فيها، من نسبة عجز مواطن الصرف والتقليص، إلا أن هذا البحث بدأ في ظل تقارير مالية واقتصادية، اعتادت وزارة المالية خاصة على بثها بالتزامن مع بدء عملية إقرار الميزانية العامة، وكما يبدو تحسبا لظهور مطالب من الحكومة وأطرافها بزيادة صرف وزيادة ميزانيات.

وستكون ميزانية العام ٢٠١٥ الأولى التي واحد، منذ العام ٢٠٠٩، بناء على شرط وضعه وزير المالية يائير لبيد مع توليه منصبه في ربيع العام ٢٠١٣، بأن تكون الميزانية المزوجة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ هي الأخيرة، على أن تعود الحكومة إلى إقرار ميزانية لعام واحد فقط، وشهدنا في السنوات الأخيرة أن عملية إقرار الميزانية العامة ترافقها سلسلة من التقارير المالية «السوداوية»، لتتقلب بعيد إقرار الميزانية العامة.

وبحسب الخطوط العريضة التي نشرت في الأيام الأخيرة، فإن الميزانية العامة سترتد بنسبة ٢,٦٪، علما أنها كانت في العام ٢٠١٤ بما يتجاوز ١٠٠ مليار دولار بقليل، وفق سعر الصرف الحالي (٣:٤) شيكل للدولار، وفي المقابل، فإن وزير المالية يائير لبيد، قرر أن تكون نسبة العجز في الموازنة ٢,٩٪ من الناتج العام، وهذا ما يعادل ٩٣٢ مليار دولار، وهذا يتطلب تعديل القانون القائم، في حين يطالب بنك إسرائيل المركزي أن لا يتعدى العجز نسبة ٢,٥٪، إلا أن زيادة العجز التي يطلبها لبيد ستضمن للميزانية العامة زيادة ميزانية بنحو ٤,٤ مليار شيكل، ما يعادل ١٢٨ مليار دولار، يضاف اليهم ما بين ٢ مليار إلى ٢,٢٧ مليار دولار، من الزيادة العادية للميزانية العامة، وبذلك تكون وزارة المالية قد تجاوزت مطلب بنك إسرائيل لإجراء تقليص في الميزانية يتجاوز ٤ مليارات دولار.

إلا أن وزارة المالية قد تطلب هذا العام إجراء تعديلات طفيفة في الضرائب، وبالأساس تلك المفروضة على مؤسسات تابعة للحكومة وللحركة الصهيونية، التي تجعلها تزد من مدفوعاتها لسلطة الضرائب الإسرائيلية.

العنوان على غزة سيبريد ميزانية الأمن

ويرى المحللون أن المشكلة الأكبر في ميزانية العام المقبل، ستكون ميزانية وزارة الدفاع التي تتضمن ميزانية الجيش، وهذا جدل مزمن يرافق كل فترة إعداد وإقرار ميزانية جديدة، ويستمر أيضا بعد إقرارها، فهناك مطلب واسع في الحكومة والمؤسسات المالية الاقتصادية بإجراء تقليص في ميزانية الجيش، التي تتجاوز ١٦ مليار دولار سنويا، من دون الدعم الأميركي السنوي بقيمة ٣ مليارات دولار، وبالأساس أن يتم التقليص في حجم الرواتب والمكافآت والامتيازات المالية.

وترى جهات في وزارة المالية أن بالإمكان تقليص حتى مليار دولار من ميزانية الجيش، إلا أن قيادة الجيش ترفض، وتعتبر أن التقليص سيضر جاهزية الجيش العسكرية، ومن الواضح أن هذا الجدل سيختفي في هذه الأيام، بسبب العدوان على غزة، وبحسب ما درجت عليه تجارب السنوات الماضية، فإن الجيش سيحصل خلال أسابيع على ميزانيات جديدة، تحت عنوان «تغطية تكلفة» العدوان، وسلاء المخازن من جديد»، ما يعني أن الجيش سيبتلع حتى نهاية العام الجاري فائض كل ميزانيات الوزارات الأخرى، والاحتياطي في ميزانية العام الجاري، ليطلب زيادة أكبر في ميزانية العام المقبل أيضا.

وكما ذكر، فإن ميزانية الجيش تتراوح سنويا ما بين ١٧ إلى ١٧ مليار دولار، وهذا لا تشمل الدعم الأميركي العسكري السنوي لإسرائيل بما يزيد ٣ مليارات سنويا، وكان من المفترض أن يتم تقليص ميزانية الجيش في العامين الماضي والجاري بقيمة إجمالية تتجاوز ٥٨ مليار دولار، إلا أن الحكومة وافقت في الأشهر الأخيرة على إعادة كل هذه التقليصات، إلا أن جيش الاحتلال يطلب المزيد في ميزانيته للعام الجاري، بما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار.

وتتقطع ميزانية الجيش المباشرة نحو ١٩٪ من الميزانية العامة، ولكن

قال المدير العام الأسبق لوزارة المالية الإسرائيلية يورام أرياف، في «مؤتمر السلام» الذي يادرت له صحيفة «هارتس» في الأسبوع الماضي، إن السلام سيحقق لإسرائيل نموا إضافيا، يعكس في زيادة الناتج العام، وانخفاض مصاريف الأمن. كما دعا الخبير الاقتصادي مانويل تراختنبرغ، إلى استنهاض العملية التفاوضية بهدف التقدم نحو حل الصراع، لثلا تكون للمجموع السياسي عواقب وخيمة على الاقتصاد الإسرائيلي.

وقال أرياف، في الندوة التي تم تخصيصها للانعكاسات الاقتصادية لاتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، «إن النمو الاقتصادي عالق في الفترة الأخيرة عند سقف ٣,٠٪، والطريق لاختراق هذا السقف، هو العملية السياسية، إذ أن محركات النمو في فترة الانفراج السياسي ستتحرك بوتيرة أكبر، وسيزداد حجم الصادرات، حيث أن اتفاق سلام سيوسع دوائر التصدير القريبة والبعيدة، ومن الممكن أن يصل النمو في ظل السلام في إسرائيل إلى ٦٪ سنويا، ما يعني زيادة الناتج العام سنويا بنحو ٢,٧ مليار دولار سنويا».

وقال أرياف إنه إضافة إلى النمو، هناك فرصة كبيرة جدا لزيادة أعداد السياح، وقد يصل عددهم السنوي إلى ٥ ملايين سائح سنويا، في الوقت الذي يدخل فيه إلى إسرائيل في السنوات الأخيرة ما بين ٣ ملايين إلى ٣,٤ مليون سائح سنويا، كما يتوقع أرياف أن يزداد الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل بما بين مليارين إلى ثلاثة مليارات سنويا، وحسب كل هذه التقديرات مجتمعة، فإن الناتج العام في إسرائيل سيزداد خلال عقد واحد من الزمن، بعد اتفاق سلام، بما يعادل ١٨٠ مليار شيكل، أي نحو ٥٢ مليار دولار.

ويضيف أرياف أنه في فترة الاستقرار السياسي والأمني، فإن ميزانية وزارة الدفاع، التي تشمل الجيش، ستخفض سنويا بشكل تدريجي، وخلال عقد واحد، سينخفض حجم هذه الميزانية بنحو ٢,٧ مليار دولار، من أصل ١٦ مليار دولار اليوم.

من أوراق «مؤتمر هرتسليا ٢٠١٤»

نظرية الأمن الإسرائيلية ومكانة الجيش في المجتمع الإسرائيلي



اسرائيل ومفاتيح السياسة بيد الأمن.

(أفب)

حشد عسكري على مشارف غزة.

والمشاكل القائمة على هذه الحدود، وكذلك على الحدود المصرية، هي مع منظمات وليس مع جيوش.

اتسع نطاق العداء الفعّال ليشمل دائرة ثانية من الدول العربية والإسلامية: العراق، إيران، ليبيا، السودان، وإلى حد ما تركيا أيضا.

تغير العالم ليصبح عالم القطب الواحد. صحيح أن إسرائيل تحتفظ بتفاهم استراتيجي مع هذا القطب، المتمثل في الولايات المتحدة، لكن ليس من الواضح إلى متى سيستمر هذا الوضع، وإلى أي حد يمكن الاعتماد على هذه القوة العظمى الوحيدة في المستقبل، إذا ما تغيرت مصالحها، أو إذا ما حدثت فيها تغييرات داخلية. وقد تحولت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٧٤ من راعية لإسرائيل إلى وسيط بينها وبين الدول العربية والفلسطينيين.

انتشار إنتاج أسلحة الدمار الشامل (النووية والكيميائية والبيولوجية) وسائل إطلاقها.

في ظل هذه المعطيات تجد إسرائيل نفسها عرضة لطائفة من التهديدات العسكرية (يمكن تلخيصها بما يلي):

إرهاب داخلي ضد مراكز سكانية وطرق مواصلات رئيسية. وقد اتضح في السنوات الأخيرة مدى التأثير المتزايد للإرهاب على المجتمع الإسرائيلي في ظروف الهدوء النسبي، ومن المتوقع أن تتعاظم عوامل التأثير النفسي التي يولدها الإرهاب في ظروف الحرب.

انتفاضة جديدة، ومسلحة، حرب عصابات يشنها الفلسطينيون ضد الجيش الإسرائيلي في محاولة للسيطرة على مناطق ب أو لمنع دخوله إلى مناطق أ.

«حرب أهلية» بين الفلسطينيين وبين المستوطنين اليهود في مناطق ج.

حرب تقليدية ضد دولة عربية في جبهة واحدة أو أكثر.

حرب تستهدف الجبهة الداخلية الإسرائيلية هي المناورة بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع العام ١٩٩١، أو حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦.

سيناريوهات وتضارفات مختلفة تتجسد وتتطور فيها سائر التهديدات المذكورة إلى حرب شاملة.

بالإضافة إلى تلك التهديدات العسكرية، هناك مجموعة من التهديدات غير العسكرية التي لا تقل خطورة عن هذه الأخيرة، أهمها:

حرب اقتصادية من قبيل استئفاف المقاطعة الاقتصادية ومحاوله سد ممرات الملاحة البحرية والجوية الدولية، أو تهديدها بما يتطلب حمايتها.

حرب سياسية تهدف إلى عزل إسرائيل في الساحة الدولية تمهيدا لشن حرب عسكرية، أو كجزء من استثمار نجاحها وقطف ثمارها السياسية.

حرب نفسية وسط استفلال وسائل الإعلام العالمية والمحلية.

أعمال تأمرية داخلية، عربية ويهودية، تخدم الحرب السياسية والنفسية من الخارج.

في مواجهة مجمل هذه التهديدات يتعين على إسرائيل تحديث نظريتها الأمنية والعمل على إعادة بناء قوتها العسكرية بمقتضى ذلك، مما يعني بكيفية ما العودة إلى المعطيات الجيو- سياسية التي سادت في العام ١٩٤٩، ولكن بمصطلحات مختلفة.

التهديدات والحلول المطلوبة

تنقسم الإجابات على التهديدات المختلفة إلى أربعة أقسام:

أولا- منع تجسيد التهديدات بوسائل سياسية، من قبيل تجنيد حلفاء وتفكيهم، و/ أو القبول بتسويات وتنازلات على أمل أن تؤدي إلى تقليص دافعية الطرف الثاني لتجسيد تهديداته (مثل الانسحاب من لبنان أو «الانفصال» الأحادي الجانب عن قطاع غزة).

ثانيا- إعداد إجابات (حلول) محبطة لتهديدات ملموسة من قبيل مشروع صاروخ «حيتس» و«القبة الحديدية» و«العصا السحرية»، بهدف منع وإحباط التهديدات للجبهة الداخلية، وكذلك «الخط الجديد» على الحدود مع لبنان و«جدار الفصل» في الضفة الغربية و«الجدار الأمني» على الحدود المصرية (في سيناء).

ثالثا - تطوير قدرة امتصاص تضعف تأثير التهديدات المختلفة وتتيح الصمود في مواجهتها.

رابعا- إيجاد تهديدات مضادة تردع الطرف الثاني عن تجسيد تهديداته في المجالات العسكرية والاقتصادية والتأمرية، وتبطل أو تنوش قدرته على تجسيدها.

إن كثرة التهديدات وتنوعها يتطلبان وجود منظومة مؤسسية متسقة تتولى معالجة هذه التهديدات كجملة واحدة على مستوى الأمن القومي. فالجيش والوزارة المسؤولة عنه لا يقدمان إجابة ملائمة لتقسم من هذه

التهديدات. وعلى سبيل المثال فإن الإرهاب هو نوع من التهديدات التي لا يعتبر الجيش مؤهلا، في بنيته الحالية، للتصدي لها حتى في أوقات الهدوء، ناهيكم عن أوقات الحرب. وينسحب هذا الأمر أيضا على مواجهة انتفاضة أو حرب أهلية، ذلك أن الجيش معد ومكرس في المحصلة لتقديم إجابة إزاء حرب تقليدية محدودة أو شاملة، وبالتالي فإن انشغاله بالتهديدات الأخرى يأتي على حساب الاستعداد للحرب. من هنا تبرز الحاجة إلى وجود مجلس للأمن القومي، وهو ما تتوفر مبررات إضافية لوجوده.

إن البيئة الجديدة (وهي ليست جديدة كل الجدة) تستدعي مراجعة جذرية للعلاقات بين المستوى السياسي والجيش، ولمفهوم القائد الأعلى للجيش الإسرائيلي، وللمكانة النسبية لرئيس الحكومة ووزير الدفاع والحكومة بأكملها إزاء الجيش والأجهزة الأخرى، الأمنية والمدنية، ذات الصلة بالأمن، في حالات الطوارئ.

فالجيش الإسرائيلي هو الجيش الوحيد في العالم الذي ما زال قائدة الأعلى مجموعة تضم عشرين شخصا، وهذا يعني أنه لا يوجد له قائد أعلى، الأمر الذي يتسبب بحدوث «انقطاع» حتى في الأيام الاعتيادية، وبالتالي قد تكون له تنازع وخيمة في زمن الحرب. ويكمن جذر المشكلة في ضبابية وعدم وضوح مصدر الصلاحيات (المرجعية) وفي قدرة رئيس هيئة الأركان العامة على المناورة بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع والحكومة بأكملها. لذلك، وحتى يتمكن رئيس الحكومة من ممارسة صلاحياته وتحمل مسؤوليته تجاه الأمن القومي، لا مناص من أن تعمل إلى جانبه هيئة تستجيب لمجمل التهديدات المذكورة، بحيث تتوفر له (أي لرئيس الحكومة) صلاحيات التنسيق والرقابة والتحكم بكل المنظمات والأجهزة ذات العلاقة بشؤون الأمن القومي، وأن تكون هذه الصلاحيات مقننة (منصوص عليها) في أنظمة ولوائح عمل الوزارات المختلفة، وذلك خلافا للوضع القائم حاليا.

الفجوة بين خطورة التهديدات

والوضع القائم

إن الرد المطلوب على التهديد الصاروخي والإرهابي للجبهة الداخلية الإسرائيلية، ولشتى أنواع الحرب غير العسكرية، لا يتأتى إلا من قبل مجتمع مجند، وليس فقط من جانب جيش مجند وحلول تكنولوجية. ومن هنا فإن الفجوة القائمة بين خطورة التهديدات وبين الوضع الحالي للمجتمع الإسرائيلي المطالب بمواجهة هذه التهديدات، هي المسألة الرئيسية التي ينبغي لمهندسي نظرية الأمن الإسرائيلية معالجتها.

فقيم تحليلة هذه الفجوة؟!

في الوقت الذي يعتبر فيه التهديد وجوديا للمجموع الإسرائيلي كله، نجد في المقابل أن المجتمع في إسرائيل غارق في عمليات خصخصة وتفكك وانهاير، ومنشغل بالفرض والمخاطر الشخصية المنعكسة على كل فرد من أفرادها وعلى أسرته.

إن مواجهة مجمل التهديدات تتطلب توجهها براغماتيا، مرنا ومتزنًا، في المقابل فإن المجتمع الإسرائيلي في غالبيته، ومن ضمن ذلك طرفا الطيف السياسي، منغمس في مسيانية (خلاصية) تتجاهل الواقع والتهديدات المرتبطة به، وتتكل على الإرادة الإلهية، أو على مقابلهما المتمثل في فكرة السلام!

إن الجهورزية لمواجهة التهديدات تتطلب تضحيات في الأرواح والمال، وهو ثمن لا يبدو أن المجتمع الإسرائيلي مستعد لدفعه.

إن الصمود في مواجهة التهديدات مرهون بالتكاتف الاجتماعي، بينما نجد المجتمع الإسرائيلي في حالة تفتت وانقسام إلى مجموعات مصالح وطوائف وقبائل. وقد نشأ وضع بات فيه كل فرد يقول في ظروف الحرب أو الضغط «اللهم نفسي»!

تجنر زعامة الأحزاب السياسية الإسرائيلية، في عصر البرايمرز، خلف هذا الوضع، مسلمة به بسبب تعلقها وجريها وراء كسب تأييد وأصوات ناخبها.

في ظل مثل هذه الظروف يتحول مفهوم «جيش الشعب» من مصدر قوة إلى عامل ضعف.

وتعتبر معظم التهديدات التي تواجهها إسرائيل، تهديدات كامنة أو محتملة، وليست فورية، وبالتالي فإن خروجها إلى حيز التنفيذ يحتاج إلى فترة من الوقت، وهو ما يجعل الجمهور الإسرائيلي يعتقد أن مثل هذه المهلة كافية لملاعبة نفسه والتناقل مع الوضع الجديد.

لكن السؤال: هل سيتوفر لنا مثل هذا الوقت حقا لمواءمة أنفسنا للانتقال

من التهديد بالقوة إلى التهديد الفعلي؟! وبعبارة أخرى هل سيتوفر لنا إنذار في الموعد الملائم؟

نظرية الأمن

وركائزها المتهاوية

منذ حرب حزيران ١٩٦٧، كانت نظرية الأمن الإسرائيلية التقليدية، وما زالت، تستند على ثلاث ركائز:

أولاً- الردع، الذي يجعل العدو يرتدع عن تجسيد التهديدات خشية من الأضرار والخسائر التي سيتكبدها نتيجة لذلك. غير أن مكن ضعف هذه الركيزة يتمثل في أنها لا تكون نافذة سوى في الحالات التي يكون فيها العدو قابلا للردع، وبالتالي من السهل الوقوف أمام وضع يغدو فيه الردع مجرد وهم لا طائل تحته.

ثانيا- الإنذار، والذي يفترض أن العدو لا يرتدع، وأنه ينوي إخراج تهديده إلى حيز التنفيذ، وفي هذه الحالة يتيح الإنذار المبكر الاستعداد مسبقا لمواجهة التهديد.

ثالثًا- الحسم، بواسطة الحاق هزيمة بالعدو تجعله يفقد القدرة على القتال وإرادة الاستمرار فيه لفترة طويلة. وتكمن نقطة ضعف هذه الركيزة في أن تقدير الجانب الإسرائيلي لقدرة وإرادة القتال لدى العدو لا يأتي دائما مطابقا لواقع الحان.

غير أن هذه الركائز الثلاث انهارت كافتها في حرب العام ١٩٧٣، إذ فقدت إسرائيل قدرة الردع، من دون أن تعلم بذلك، والمقصود هنا أيضا فقدت الردع على المدى البعيد.

وتكمن نقاط الضعف الرئيسية في نظرية الركائز الثلاث، في المكانة المركزية لمكون الإنذار والانتقال المباشر منه إلى مكون الحسم، فتجربة الماضي تعلم أن التهديدات يمكن أن تتجسد (وهي تتجسد بصورة عامة) من دون وجود إنذار حول تجسدها، واستنادا على تجربة الماضي المتعلقة بكل الحروب التي لم تجر بمبادرة الجانب اليهودي- الإسرائيلي، في خضم النزاع اليهودي - العربي منذ العام ١٩٢٠، فإنه يمكن ملاحظة أن الفرصة للحصول على إنذار كامل من هذا النوع في المستقبل، هي أقرب إلى الصفر. كذلك فإن التجربة تدل أيضا على الصعوبة في تشخيص تحولات جذرية تسبق تجسيد التهديد، يعتبر فهمها حيويا من أجل تلقي الإنذار الملموس ببعته المتكور. وفي الحالاتين (البعيدة الأمد والقصيرة الأمد) فإن الاعتقاد على الإنذار المسبق يمكن أن يظهر لاحقا كمرآهنة خطيرة فرضها ضئيلة أصلا. وفي حالة التهديدات المحدودة والمحلية سيكون الثمن خسائر في الأرواح وانهايرات مؤقتة إلى حين إعادة استقرار الوضع أو تحقيق إنجازات تضاهي إنجازات العدو.

إن البديل للإنذار هو قدرة الامتصاص. غير أن المعطيات الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية لدولة إسرائيل تقلص بدرجة كبيرة قدرتها على الامتصاص، كذلك فإن التخلي عن أراض يقلص هذه القدرة أكثر فأكثر. ومن جهة أخرى، فإن قدرة الامتصاص منوطة أيضا بتكاتف المجتمع ومناعته، وبالانضباط العام والانصياع للأوامر، وهي عناصر يمكن لها أن تعوض عن نقاط الضعف في النواحي الجغرافية والديمغرافية. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن الخلافات والانقسامات الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية الأخذة في الاحتدام والتفاقم في صفوف المجتمع الإسرائيلي، ساهمت بدورها في إضعاف وتاكل قدرة الامتصاص، وربما أيضا قدرة الردع الإسرائيلية.

في ضوء ما ذكر، فإن السؤال المطروح هو، أيهما عملي أكثر: إعادة عجلة التطور الاجتماعي إلى الوراء، أم الاستعداد كما ينبغي للتعامل مع الواقع الجديد؟.

إذا كنا سنأخذ بالإمكانية الثانية، فلا بد من تفحص ومراجعة الفرضيات الأساس التي وضعت تحت وطأة ظروف السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل، والعمل على مواءمتها لواقع الدولة التي مضى على قيامها ٦٦ عاما. فالبنية القيمية والديمغرافية والاقتصادية والتكنولوجية لدولة إسرائيل وجيشها، شهدت منذ ذلك الوقت تغييرات عميقة وجذرية، ينبغي لها أن تنعكس على إعادة النظر في المكونات الثلاثة للجيش الإسرائيلي (الجيش النظامي، جيش الخدمة الإلزامية، جيش الاحتياط)، وباقي مكونات الأمن القومي.

(للبحث صلة)

متابعات

بحسب تجارب الحروب السابقة

ميزانية الأمن الإسرائيلية لن تحصل على زيادة من دون عملية عسكرية برية في قطاع غزة!



بطارية «القبّة الحديدية».

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس الأحد، إنه لا يعرف متى سستنتهي الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، «و نحن نستعد لمواصلة القتال».

ويبدو أن هذا التصريح بعيد عن المواقع بعض الشيء، لسببين مركزيين. الأول هو أن عقيدة الحرب الإسرائيلية تقضي بتقصير مدتها قدر الإمكان، والثاني هو أن تكلفة الحرب وسييرها وتأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي يجعل القيادة الإسرائيلية تسعى نحو تقصير مدتها.

وستتناول السطور التالية الناحية الاقتصادية للحرب

الإسرائيلية الحالية على قطاع غزة، استنادا إلى تقارير

نشرت في وسائل الإعلام الإسرائيلية، في الأيام الأخيرة.

التكاليف العسكرية

دار صراع كبير حول ميزانية الأمن الإسرائيلية، خلال الشهور الماضية، بين وزارة المالية وبين وزارة الدفاع والجيش. وطالبت وزارة الدفاع والجيش بزيادة حجم هذه الميزانية، فيما رفضت وزارة المالية ذلك وحاولت تقليص حجم الميزانية. وتبادل الجانبان الاتهامات وادعى الجيش الإسرائيلي بأنه سيوقف تدريب القوات، وبضمنها تدريبات سلاح الجو.

ويتبين من تقارير نُشرت في الأيام الأخيرة، أنه في حال بقي سيرب الحرب الحالية على غزة على حاله، أي من خلال القصف الجوي ومن دون شن اجتياح بري للقطاع، ستستخدم فيه الدبابات والمدفعية وقوات برية وسلاح الهندسة، فإنه لن يتم تعويض ميزانية الأمن على الخسائر من الميزانية العامة. ولذلك فإن الحرب التي تعتمد على سلاح الجو تعتبر أرخص من غيرها، رغم أنه تُستخدم فيها وسائل غالية ومتطورة جدا، والسبب هو أنه في الحرب البرية يتم استخدام فيالق عسكرية كبيرة وأنواع أسلحة كثيرة، إضافة إلى أن مدتها تكون أطول في معظم الأحيان.

وتشير المعطيات حول الحروب الثلاثة الأخيرة التي شنتها إسرائيل إلى حجم هذه التكاليف: بعد أن انتهت حرب لبنان الثانية، في العام ٢٠٠٦، التي شملت عمليات برية واستمرت ٣٤ يوما، طالب الجيش الإسرائيلي بزيادة ميزانيته بثلاثين مليار شيكل، لكن الحكومة قررت زيادة الميزانية بأربعة مليار شيكل؛ وبعد انتهاء الحرب على غزة في العام ٢٠٠٨ (عملية «الرصاص المصبوب»)، التي شملت عمليات برية واستمرت ٢٢ يوما، تم تقدير كلفتها بأربعة مليار شيكل، وتم زيادة ميزانية الامن بـ١٢ر5 مليار شيكل، ولم تنشر، حتى اليوم، معطيات رسمية حول تكلفة الحرب على غزة في العام ٢٠١٢ (عملية «عمود السحاب»). لكن التقديرات تشير إلى أن كلفتها العسكرية بلغت ملياري شيكل والكلفة المدنية مليار شيكل، علما أنها استمرت ثمانية أيام وشملت توفعات برية محدودة.

ورغم أن الحرب الحالية على غزة لم تنته بعد، وتشير التوقعات إلى أنها لن تشمل عمليات برية واسعة، إلا أنه بالإمكان تقدير تكلفتها من خلال المعطيات التالية: تبلغ تكلفة البطارية الواحدة من منظومة «القبّة الحديدية» لاعتراض الصواريخ القصيرة المدى ما بين ٦٠ إلى ٨٠ مليون دولار. وتبلغ تكلفة الصاروخ الواحد الذي تطلقه هذه المنظومة ما بين ٤٠ إلى ٥٠ ألف دولار، وذلك من أجل اعتراض صاروخ قسام لا تزيد كلفته على بضع مئات الدولارات أو صاروخ «غراد» يصل ثمنه إلى بضعه آلاف قليلة من الدولارات. ويوجد بحوزة الجيش في جولة القتال الحالية سبع بطاريات، ويخطط الجيش لأن يصل عددها إلى ما بين ١٠- ١٣ بطارية. وتعمل شركتا «رافائيل» (سلطة تطوير الأسلحة) والصناعات الجوية بصورة حثيثة على صنع عدد آخر من بطاريات «القبّة الحديدية» وتسليمها للجيش في الفترة القريبة المقبلة.

تبلغ تكلفة ساعة طيران طائرة مقاتلة ١٥ دولار، وتكلفة ساعة طيران مروحية مقاتلة خمسة آلاف دولار، وساعة طيران طائرة بدون طيار ١٥٠٠ دولار.

وقررت الحكومة الإسرائيلية، قبل أسبوعين، استدعاء ٤٠

ألف جندي من قوات الاحتياط. ولم يستعد الجيش كل هذا العدد وإنما جزءا منه، ووفقا للمعطيات فإن تكلفة تجنيد الاربعين ألف جندي احتياط في اليوم الواحد تبلغ ١٨ مليون شيكل، وتكلفة تجنيد عشرة آلاف جندي احتياط في اليوم الواحد تبلغ ٢٠٠ مليون شيكل، وتكلفة تجنيد جندي احتياط في اليوم تبلغ ٤٥٠ شيكل.

التكلفة غير المباشرة للحرب

وإضافة إلى التكاليف المباشرة للحرب هناك تكاليف غير مباشرة، وهي التكلفة الأكبر للحرب. وتعتبر منطقة جنوب إسرائيل، في جولة القتال الحالية، أنها منطقة قتال. ويوجد في هذه المنطقة قرابة ألف مصنع وعدد مشابه من المصالح التجارية الصغيرة. وجميع هذه المرافق الاقتصادية تقلص عملها في الفترة الحالية، كذلك فإنه تم إلغاء قسم كبير من العميات الصيفية، ولذلك فإن جزءا من العاملين يتغيب عن العمل من أجل البقاء برفقة أطفاله وأولاده في ظل التصعيد الأمني، وهذا الحال يكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر كبيرة. من جهة ثانية، لحقت أضرار بفرع الزراعة جراء إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه جنوب إسرائيل، فمنظومة «القبّة الحديدية» مبرمجة بشكل أنها ترصد الصاروخ منذ إطلاقه في قطاع غزة، وتجري حسابات سريعة لمعرفة مكان سقوطه. وفي حال تبين أن الصاروخ لن يسقط في مناطق مأهولة بالسكان، فإن هذه المنظومة لا تطلق صاروخا لاعتراض الصاروخ الفلسطيني، الذي يسقط في مناطق مفتوحة ويؤدي إلى نشوب حرائق فيها.

وقسم كبير من هذه المناطق المفتوحة تقع في مناطق نفوذ كيبوتسات بلدات زراعية يهودية قريبة من الشريط

الصدودي مع القطاع هو حقول زراعية. وفي هذا السياق، قال مركز الزراعة والمتحدث باسم كيبوتس «نير عام» في الجنوب، عوفر ليبرمان، للمحق «ذي ماركر»، الاقتصادي، إنه «بدأنا نشهد حدوث أضرار، وبعد يوم واحد من نشوب حريق في منطقة مراغ مساحتها ألف دونم، نشب حريق آخر في حقلي حنطة. ورغم أن الحنطة خصدت، لكن لم يتم تجميع القش، لأن العمال امتنعوا عن المجيء للعمل منذ اندلاع القتال. وسعر القش مرتفع، بحيث أنه خسرنا مالا كثيرا».

تضرر السياحة والتجارة

ذكرت تقارير صحافية إسرائيلية أن أعدادا كبيرة من السياح المتواجدين في إسرائيل طلبوا تقصير زيارتهم إليها بسبب الوضع الأمني. وفي موازاة ذلك قال مسؤولون في الفنادق الإسرائيلية إن الكثيرين من الإسرائيليين ألغوا حجوزات في فنادق في أنحاء البلاد، ونقل موقع «يديعوت أchronوت» الإلكتروني عن مسؤولين في فرع الفنادق قولهم، يوم الجمعة الماضي، إن سياحا كانوا يقضون إجازاتهم في جنوب إسرائيل طلبوا الانتقال إلى شمالها، وإن سياحا يقضون إجازاتهم في تل أبيب طلبوا مغادرة إسرائيل كليا. وقال مدير عام شبكة فنادق «فنائيل»، رؤوفين أليكس، إنه على ضوء سقوط الصواريخ التي تطلق من قطاع غزة في إسرائيل، فإن «هذا الأمر بدأ يضيف هنا وآخر هناك ثم تزايد ذلك في اليومين الأخيرين، ولدينا عدد كبير من إلغاء الحجوزات، سواء من جانب إسرائيليين بسبب الأمر ٨ (استدعاء قوات الاحتياط) أو من جانب سياح. وقد طلب الكثيرون أن يغادروا، لكنهم يواجهون مشكلة لأن جميع الطائرات المغادرة مليئة بالمسافرين، ويصعب حجز تذكر في الطائرات».

وقال مسؤول آخر في مجال الفنادق لـيديعوت أchronوت» إن «كافة التوقعات الوردية بشأن عام آخر تسجل فيه السياحة أرقاما قياسية قد تبددت»، وأوضح أنه «توقفت كافة الحجوزات في خارج البلاد لمجموعات كانت ستأتي في أشهر أيلول - تشرين الثاني، وكذلك إلغاء الحجوزات بوتيرة عالية في خارج البلاد، تؤكد لنا أننا نتجه إلى فترة ليست هيئة أبدا».

وتبين من استطلاع أجرته وزارة السياحة الإسرائيلية بين بعثاتها في أنحاء العالم، أن إلغاء الحجوزات بدأ في نيويورك. وهناك توقف كامل لحجز تذكر في شركة الطيران الإسرائيلية «إل - عال» في شيكاغو وأتلانتا وكندا، وخاصة بين مجموعات يهودية. كذلك هناك إلغاء حجوزات في أميركا الجنوبية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

وقال مدير عام شبكة فنادق «دان»، رافي ساديه، إن «الوضع لا يبدو جيدا» وأنه لا توجد لديه معطيات بشأن إلغاء حجوزات من جانب رجال أعمال وأفراد يأتون إلى إسرائيل بشكل فردي وليس ضمن مجموعات منظمة.. وحذر من أنه «في حال استمرار الأوضاع الأمنية ولو لعدة أيام أخرى فإن تأثير ذلك على فرع الفنادق سيكون لفترة طويلة جدا». من جهة ثانية، قررت شركة الطيران الألمانية «تي يو أي فلاي» وقف تسيير رحلاتها الجوية إلى إسرائيل، حتى نهاية شهر تموز الحالي، على خلفية التصعيد الأمني. وأعلنت الشركة أنها أجرت اتصالات مع زبائنها الذين حجزوا تذكر في طائراتها المتوجهة إلى إسرائيل خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة وأبلغتهم بقرارها وقف تسيير رحلاتها الجوية إلى إسرائيل.

وقالت الإذاعة العامة الإسرائيلية إنه بسبب تقليص

إعداد: بلال ضاهر

المجال الجوي للطيران المدني فإنه يوجد تأخير في تحليق الطائرات من مطار بن غوريون. وعلى خلفية ذلك، قررت شركتا الطيران الإسرائيليّتان «يسرائير» و«ركياغ» نقل نشاطهما من مطار دوف في تل أبيب إلى مطار بن غوريون، بحيث تنطلق رحلاتهما الجوية الداخلية من الأخير.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، أول من أمس الأحد، أن الهجمات الصاروخية على إسرائيل تُؤثر على عمل مراكز الترفيه والتجارة، وأنه على الرغم من الطقس المريح في نهاية الأسبوع، إلا أن السكان لم يخرجوا من بيوتهم وفضلوا البقاء في مناطق آمنة.

وباستثناء تجمعين تجاريين في وسط تل أبيب ووسط مدينة هرتسليا، فإن معظم أماكن الترفيه والتجمعات التجارية الأخرى بقيت قفراء، كذلك فإن ميناء تل أبيب، وهو موقع ترفيهي وتجاري يعج بالزوار طوال الوقت، كان خاليا يومي الجمعة والسبت الماضيين، كما أن موقف السيارات القريب منه، الذي يصعب إيجاد مكان فارغ فيه، كان خاليا من السيارات، كذلك تراجع عدد الزوار في مجمع عزرائيلي، رغم قربه من مقر وزارة الدفاع في تل أبيب والحماية من وسجلت المبيعات في شبكة أزياء كبيرة تراجعها في جميع أنحاء إسرائيل. وقال مسؤول في هذه الشبكة إن المبيعات في فروعها في حيفا وكريسات آتا وكرميئيل، في شمال البلاد، تراجعت يوم الجمعة الأخير بنسبة ١٠٪ قياسا بيوم الجمعة الذي سبقه، وتراجعت المبيعات في ريشون لتسيون ورحوفوت، في وسط إسرائيل، بنسبة ١٥٪. لكن التراجع الأكبر تم تسجيله في فروع الشبكة في جنوب البلاد، في أسدود وأشكلون ويئر السبع، وبلغ حجم التراجع ٦٠٪.

اتساع ظاهرة المحامين الإسرائيليين الجنائيين الذين يعملون كرجال مافيا!

وبين المحامين المشتبه بهم بأنهم استغلوا مكانتهم خلال منحهم استشارة قانونية من أجل الحصول على امتيازات لزيادة ثرائهم، المحامي روعي بار، الذي عمل كمستشار خارجي للحج التخطيط والبناء في بلديتي رحوفوت وريشون لتسيون، واعتقل في شباط الماضي بشبهة تلقي رشاشوى من مقاولين لقاء دفع مصالحهم وبخيانة الأمانة. ويضاف إلى هذه القائمة المحامي آفي لافي، الذي كان وكيل الرئيس الإسرائيلي السابق، موشيه كتساف، والحاخام أبراهام إلباز، وهو أحد كبار حاخامي حزب شاس. وقد هرب لافي من إسرائيل بعد الاشتباه بأنه يبيخ ٢٠ مليون دولار في إطار قضية تزوير أعمال فنية.

وقال المحامي يوفال إلبشان، الذي يدرس موضوع العقيدة القانونية وأخلاقيات المهنة لطلاب الماجستير، تحدثت أمام الطلاب حول قضية فيشر، وادعيت بصورة بريئة أن هذه القضية ستضره، وقال لي الطلاب، وبعضهم محامون، إن العكس هو الصحيح، وإن القضية التي تورط بها ستجلب له عددا أكبر من الزبائن، لأن الزبائن أصبحوا يعرفون أنه مستعد لفعل كل شيء من أجلهم».

وأضاف إلباشان أن «هذا التوجه بأن المحامي الجنائي هو انتحاري مستعد لفعل كل شيء من أجل زبائنه هو توجه جديد، والمحامون لم يفعلوا ذلك في الماضي، فهم كانوا يدركون أنهم يكونوا الاحترام لمهنتهم». وخلص إلبشان إلى القول إن «عددا كبيرا جدا من المحامين الذين يوصفون بال كبار، أولئك الذين يكسبون كثيرا ولديهم علاقات واسعة، يتبنون أنماط العمل التالية: القاضي يحاذر منهم، والطرف الآخر يحاذر منهم، ولكن رغم كل الاحترام، هذا ليس أسلوب عمل محام، وإنما هذا أسلوب عمل رجل مافيا».

بلدية القدس وحكم عليه بالسجن الفعلي لسبع سنوات، عن أن المحامين لم يمارسوا مهامهم وواجبهم، وإنما سعوا إلى تنسيق الإفادات بين المتهمين المختلفين في القضية. وقال الكثير من المحامين للصحيفة إن تنسيق إفادات كهذا هو أمر عادي في قضايا يكون عدد المتهمين فيها كثيرا. ووصف رئيس المنتدى الجنائي في نقابة المحامين الإسرائيلية، المحامي أفي حيمي، تزايد الحالات التي جرى فيها التحقيق مع محامين حول أدانهم خلال الجهد بمهامهم بأنه «ظاهرة»، ورأى أنه ينبغي تنظيم الجهد الضيقة جدا بين المشورة القانونية والمخالفة الجنائية. وأوضح أنه «جدير بأن تصوغ نقابة المحامين والمشرع والنيابة العامة ميثاقا يتم من خلاله توضيح قواعد العمل بصورة واضحة وصفافية».

ظاهرة منتشرة في قضايا المنظمات الإجرامية

ظاهرة تنسيق الإفادات بين المتهمين، وتمويل الدفاع القانوني عنهم من جانب جهات لديها مصالح، منتشرة بالأساس في القضايا الضالعة فيها منظمات إجرامية. في إسرائيل، تم الكشف عن قضايا ذات طبيعة مختلفة، وهي أن محامين قدموا خدمات قانونية لعائلات إجرامية تحولوا لاحقا إلى شركاء نشطين في تلك المنظمات الإجرامية.

وأحد الأمثلة على ذلك، ووفقا لتقرير «هآرتس»، هو باراك يوفمان، الذي كان يملك نوادي في تل أبيب ومحام شباب، لديه شبكة علاقات واسعة، وارتبط لاحقا بإيسي أبوطول، زعيم منظمة إجرامية في مدينة نتانيا، وأصبح قياديا في هذه المنظمة الإجرامية. وفي حالة أخرى تمكنت النيابة العامة، في العام ٢٠٠٥، من تجنيد محامي المنظمة الإجرامية لعائلة موسلي، وكان شريكا في أعمالها، ليصبح شاهد ملك،

إنها ستبذل كل ما في وسعها من أجل حماية أولمرت في المحكمة. لكن فطمان يدعي أنه لم يدرك وجود مصالح متناقضة بين الدفاع عن موكلته وبين التزامه لمن يدفع أجره كوكيل لها. وما حصل، هو أن فطمان التقى مع زاكين، في صباح اليوم الذي كانت ستدلي فيه بإفادة أمام المحكمة، حاملا ورقة تضمنت رسائل من محامي أولمرت حول الرواية التي يتعين عليها الإدلاء بها أمام المحكمة بشأن غاية التغطية، وكانت قد صرحت في إفاداتها الأولى أن هذا المبلغ تم تسليمه إلى المحامي أوري ميسر، صديق أولمرت وشريكه السابق في مكتب محاماة.

وبعد أن وقعت زاكين على صفقة ادعاء مع النيابة العامة، اعترفت بأنها كذبت بناء على طلب المحامي بلاخر، وكيل أولمرت. وفي ظل هذه الفوضى القضائية التي أحدثتها قضايا أولمرت، أوضحت الخبيرة والمحاضرة في موضوع القانون والمتخصصة في آداب المهنة، الدكتورة ليجور زار غوتمان، أن «مسألة التمويل لم يتم حلها في قواعد آداب المهنة، بشرط أن هذا الأمر لا يخلق تناقض مصالح وأن يكون ولاء المحامي لزبونه وحسب».

ولفت خبيرة قانونية أخرى، امتنعت الصحيفة عن نشر اسمها، إلى أن تمويل أولمرت ومقربين منه الدفاع عن زاكين أدى إلى عدم كشف حقائق أمام المحكمة. وقالت الخبيرة القانونية إن «النتيجة هي أنه فقط بعد الفصل بين شولا زاكين ونادي محامي الدفاع عن أولمرت، بواسطة استئجار خدمات المحامين عوفر برتال ودوف لغلعاد من جانب قسم المساعدة القضائية في وزارة العدل، تم تسليط الضوء على القضية» وكشف خفاياها.

وكشف إعادة فتح التحقيق في «قضية هوليلاند»، التي أدین فيها أولمرت بتلقي رشوة عندما كان يتولى رئاسة

الذي عمل لصالح أولمرت وحاول منع زاكين من التوقيع على صفقة ادعاء مع النيابة العامة تجرم أولمرت، والتعهد لها بأن أولمرت سيرتب لها «دعما اقتصاديا سخيا جدا»، والقاسم المشترك هو أن المحامين يدعيان أن كل ما فلاه يعتبر شرعيا وأنهما مثلا قياديين في الحكم في إسرائيل. وإلى جانب أولمرت، فإن المحامي تل تسور يمثل الوزير السابق وعضو الكنيست من حزب العمل، بنيامين بن إليعازر، المشتبه به بتلقي مبالغ طائلة كرشوة من رجل أعمال. كذلك يمثل هذا المحامي رؤساء بلديات متهمين بتلقي رشاشوى، ويمثل أيضا داني دانكنز، وهو أكبر رجال الأعمال في إسرائيل، وكان قد مثل في الماضي رجل الأعمال دودي أيل، الذي اشتبه بدفع رشوة وارتبط اسمه بقضايا فساد كان رئيس حكومة إسرائيل الأسبق، أريئيل شارون، مشتبه بها. وكان فيشر وكيل وزير الرفاه الحالي، مئير كوهين، الذي قدم شكوى ادعى فيها أن مؤامرة كيدت ضده. كذلك كان فيشر وكيل ضباط شرطة وعضو الكنيست عن حزب العمل، ميكي روزنطال، والأليغيارخ اليهودي الروسي أركادي غايدمامك.

وقالت الصحفية إن أوساط المحامين تعتبر أن ثمة فرقا بين تل تسور وفيشر، وبينها أن الأول هو محام «مترس» وجنرالمان، بينما توجد إشكالية في أداء الثاني. وثمة فرق آخر بين الاثنين، هو أن أوساط المحامين تعتبر أن فيشر تجاوز خطا أحمر، بينما الشبهات ضد تل تسور غير واضحة وضبابية.

المحامون ينسقون الإفادات بين المتهمين

وفيما يتعلق بالمحامي فطمان، فقد أدرك هذا المحامي بعد أن تولى الدفاع عن شولا زاكين، أنه سيبتقاض أجره من مقربين من أولمرت. وفي الوقت نفسه، قالت له زاكين

فك التحالف بين ليبرمان ونتنياهو هو- هل من شأنه تبكير موعد الانتخابات؟

فقد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو حليفه الأقرب في الائتلاف الحكومي، وزير الخارجية أيفغدور ليبرمان، الذي أعلن يوم الاثنين الماضي انفصال حزبه، «إسرائيل بيتنا»، عن حزب الليكود، بعد مرور سنة وثمانية شهور تقريبا على تحالف الحزبين وخوضهما الانتخابات في بداية العام الماضي (٢٠١٣) ضمن قائمة «الليكود بيتنا». وبرزت الخلافات بين نتنياهو وليبرمان من خلال تصريحاتهما في الأسابيع الأخيرة، في أعقاب اختلاف وتقريبا على خلفيات المستوطنين الإسرائيليين الثلاثة واتهام إسرائيل حركة حماس بالوقوف وراء هذه العملية. واشتدت هذه الخلافات قبل أسبوعين، بعد أن بدأ ليبرمان يطالب بإحتلال غزة، وشن «عملية سبور واق في قطاع غزة»، قائلا إن «مفهوم أمن الهدهود (من جانب الفلسطينيين في غزة) سيقتال بالهدوء (من جانب إسرائيل) هو أمر خطير». من جانبه ادعى نتنياهو أنه ينبغي «ضبط النفس»، علما أن الطيران الحربي الإسرائيلي كان في ذلك الوقت يشن غارات كثيفة على القطاع.

وفي إثر ذلك، نشبت مشادة كلامية بين نتنياهو وليبرمان، خلال اجتماع الحكومة الأسبوعي، يوم الأحد، على خلفية السجال الدائر في الحكومة حول العمليات العسكرية ضد قطاع غزة. وقالت الصحف الإسرائيلية إن الوزراء «دهشوا» من طبيعة المواجهة الكلامية بين الاثنين.

وبدأت المشادة الكلامية، عندما انتقد نتنياهو أمام كاميرات الصحافيين، في مستهل اجتماع الحكومة، ليبرمان ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، على ضوء مطالبتهما بشن عملية عسكرية واسعة ضد قطاع غزة وانتقادهما سياسة الحكومة.

وقال نتنياهو «في مثل هذه الأوقات ينبغي التصرف ببرودة أعصاب وعدم إطلاق تصريحات منفلتة ومتسرعة، سنفقد كل ما هو مطلوب من أجل إعادة الهدوء إلى الجنوب».

ووفقا للتقارير الإسرائيلية فإنه بعد اخراج الصحافيين من قاعة الاجتماع، استمر نتنياهو في انتقاد ليبرمان وبينيت، وقال إن «من يتقنذي وينتقد الحكومة على ادائها يفقتر إلى المسؤولية ويفعل ذلك من أجل تحقيق مكاسب سياسية».

وسارع ليبرمان إلى الرد على نتنياهو قائلا «أنت الذي عقدت مؤتمرا صحافيا بعد جنازة المخطوفين وقبل اجتماع الكابينيت (المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية) وأطلقت شعارات بدون رصيد، ما قلته أنا عن غزة وعرب إسرائيل أمور أقولها لجمهور ناخبي منذ سنين، وأنت تعهدت بإنزال ضربة شديدة بحماس، لكن لم يحصل أي شيء من هذا، وما هم يواصلون إطلاق الصواريخ على المواطنين». ورد نتنياهو بدوره، وهو في حالة غضب، وقال «عليك أن تحضر اجتماعات الكابينيت أولا، وبعد ذلك تتحدث إلى وسائل الإعلام حول سياسة الحكومة».

ورفض ليبرمان ذلك قائلا «لا تعطني علامات، كنت في ألمانيا في زيارة سياسية وفكر عودتي إلى البلاد سمعت عن جيش المخطوفين، خسرت (حضور) اجتماع كابينيت واحد، وأنت قررت عقد الاجتماع الثاني للكابينيت خلال فترة قصيرة، وكنت في لقاء مع رئيس البرلمان الألماني، ولا يمكن اتهامي، على الأقل، بانني سرربت معلومات من اجتماع الكابينيت» إلى وسائل الاعلام.

والتقى ليبرمان مع نتنياهو، في اليوم التالي، وأبلغه بأنه قرر فك التحالف بين الحزبين. وفسر ليبرمان قراره بأن «الخلافات بيننا أصبحت جوهرية وبيديئية في الأيام الأخيرة، وطالما كانت الخلافات تتعلق بأمور تقنية أو سياسية - حزبية فقد تغلبنا عليها، لكن بعد أن أصبحت الآراء المختلفة تتعلق فيما ينبغي تنفيذ من الناحية الأمنية في الصراع ضد حماس والإرهاب من غزة، لم يعد

فتح حوانيت الأغذية في تل أبيب أيام السبت يفجر مجددا المعركة بين العلمانيين والمتدينين في إسرائيل

فتح حوانيت الأغذية في تل أبيب أيام السبت يفجر مجددا المعركة بين العلمانيين والمتدينين في إسرائيل

كتب **برهوم جرابيس**:

أثار قرار وزير الداخلية الإسرائيلي غدعون ساعر رفض فتح جزء من حوانيت الأغذية في أيام السبت في مدينة تل أبيب، المعركة المتشعبة على قوانين «السبت اليهودي»، وقضية الإكراه الديني، فأهذه القضية الثانية التي تفجرها بلدية تل أبيب خلال عامين، إذ سبقتها قضية حركة المواصلات العامة، التي عادت إلى سبات عميق، ولكن لهذه القضية جوانب متعددة، عدا المعركة على «الإكراه الديني»، فهناك من يتهم ساعر بأنه يتحمل المتدينين، وعينه على منصب رئاسة حزب الليكود، ومن ناحية أخرى، هناك من فيهم شبكات تسوق كبرى بانها وراء القرار، كون أبوابها مغلقة أيام السبت، وهي تخسر من قرار بلدية تل أبيب. وتعد قضية السبت اليهودي والقوانين المتعلقة بها، واحدة من القضايا الخلافية الحارقة بين جمهوري العلمانيين والمتدينين في إسرائيل، ومنذ عشرات السنين لم يتسقط الجدل في إسرائيل حول المسموح والممنوع دينيا في أيام السبت. وكانت بلدية تل أبيب قد طلبت من وزارة الداخلية المصادقة على قانون بلدي محلي، يسمح بفتح حوانيت تبيع أغذية في أيام السبت، والقصد هنا محلات في الأحياء اليهودية، وأصحابها من اليهود، إذ أن المحال التجارية في مدينة يافا، التي باتت جزءا من تل أبيب، وأصحابها عرب تعمل أيام السبت كالمعتاد.

وقضية المحال الغذائية هي العقبة الأكبر في تحريم الحركة العامة من قيود السبت اليهودي، فحسب شرائع المحال اليهودية، فإن المحل التجاري الذي يبيع يوم السبت، يسقط الحلال عن جميع المنتوجات التي في المحل، حتى وإن كانت موافقاتها مطابقة للشريعة اليهودية. لكن يوجد جمهور واسع يطالب بفتح المحال التجارية، والسماح بإمكانية التسوق في أيام السبت، كون الكثير من العائلات ترغب في الاستفادة من هذا اليوم لتوفير الاحتياجات الاسبوعية للمنز. إلا أن وزير العائلة، من حزب الليكود، ساعر، رفض إقرار القانون البلدي إياه، زاعما أن القانون لا يمس فقط بقديسية وخصوصية السبت لدى اليهود، بل أيضا يمس بالقيم الديمقراطية، حسب تعبيره، لأن مسألة السبت ليست دينية فقط، «بل هي قضية اجتماعية ووطنية»، ويتذرع ساعر هنا برأي يدعي أن فتح حوانيت وأماكن عمل أيام السبت، يشكل خرقا لكل العاملين بيوم عطلة جامع مع باقي أفراد العائلة، عدا عن أنه يوم يميز الجمهور اليهودي في دولته.

وأعلنت بلدية تل أبيب أنها ستستوجه إلى المحكمة العليا للاستئناف على قرار وزير الداخلية، ولكن إذا ما حكمتا على تجارب السنوات الأخيرة، في نجح بلدية تل أبيب، معقل العلمانيين الأكبر في إسرائيل، فأبنا تصدر بيانات تساير فيها مواقف ومطالب العلمانيين، إلا أنها لا تبدي ممارسة في إصرارها على إقرار تلك المطالب، كما فعلت في مسألة المواصلات أيام السبت، التي سنأتي عليها لاحقا.

بين المصالح الحزبية والتجارية

لكن الجدل حول هذه القضية، لم ينحصر فقط في مسألة الموقف من الإكراه الديني، بل ولج إلى جوانب حزبية واقتصادية كبرى. فقد قالت مصادر في حزب الليكود لوسائل إعلام إسرائيلية، إن قرار الوزير ساعر يعد غريبا من ناحيتهم،

بإمكان الاستمرار والعمل في إطار كتلة برلمانية واحدة. والواقع الذي تكون فيه مئات الصواريخ موجودة بحوزة منظمة إرهابية وبإمكانها أن تقرر في أي لحظة متى تستخدمها، هو واقع لا يحتمل بالنسبة لنا وعلينا أن نعمل ضده بصورة حازمة ومن دون مساومة». وأضاف ليبرمان أن «اقتراحات التريث والاحتواء والإرجاء والانتظار ليست مقبولة علينا، ووزراء «إسرائيل بيتنا» ونوابه في الكنيست سيعملون من أجل أن تفعل إسرائيل ما يخفي فعله ضد المنظمات الإرهابية التي تحرق السكنية وتعهد سلامة مواطني إسرائيل. وستبقى أعضاء مخلصين في الائتلاف لأن ثمة أهمية بأن تكون لدولة إسرائيل حكومة وطنية وهذه هي الحكومة الوطنية الوحيدة الممكنة حاليا وانتخابات جديدة ل تغير ذلك أيضا».

غضب في حزب الليكود

أثار إعلان ليبرمان عن شق كتلة «الليكود بيتنا» غضبا في صفوف حزب الليكود، ووصف قياديون في هذا الحزب قرار ليبرمان بأنه جاء «توقيت بائس»، إذ كانت التقديرات، منذ تشكيل التحالف بين هذين الحزبين، أن ليبرمان يسعى من خلاله إلى توحيد الحزبين والوصول إلى زعامة الكتلة وأن يصبح مرشحها لرئاسة الحكومة خلفا لنتنياهو.و لكن قيادة الليكود كلها تقريبا كانت مجمعة على

رفض مخطط ليبرمان هذا، ولذا كان هذا الانفصال متوقعا.

وقال رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، زئيف الكين، من الليكود، في أعقاب قرار ليبرمان بفصل الحزبين، إنه «كان واضحا أنه منذ اللحظة التي أدرك فيها ليبرمان أنه لن يتمكن من الانضمام إلى الليكود، سبتحتن الفرصة من أجل الانفصال، وليبرمان بحاجة لفترة زمنية كي يعيد نفسه عن الليكود ليخوض الانتخابات المقبلة مستقلا.

والسؤال هو ليس لماذا حدث هذا الآن، وإنما لماذا لم يحدث حتى الآن؟». وعقبت عضو الكنيست تسبيبي حطوفيلي بالقول «إذا كانت قرارات الكابينيت لا تزوق له، فلنتركه وينسحب من الحكومة، فنفاق ليبرمان يرافقه طوال طريقه السياسية، ووفقا للمزاج القومي»، وقال

نائب وزير الدفاع وعضو الكنيست داني دانون، إن «حل الكتلة كان سيحدث في جميع الاحوال، وقد أدرك أعضاء الليكود أن التحالف لم يضيف نوبا لليكود. وستستمر في التعاون مع حزب إسرائيل بيتنا ككتلتين منفصلتين لدفع قيم المعسكر القومي إلى الأمام».

من جانبها، قالت الوزيرة ليهور ليفنات أنه «لأم محزن أنه في هذه الأيام بالذات التي يتعين علينا فيها أن نكون موحدين، هناك وزراء يفضلون القيام بحراك حزبي». واعتبر رئيس الائتلاف، عضو الكنيست ياريف ليفين، أنه «لا شك في أن حل الكتلة المشتركة سيعزز قوة الليكود على المدى البعيد وسيكفنا من أن نعيد ناخبي الليكود الذين عارضوا التحالف مع إسرائيل بيتنا».

ولمحت مصادر في الائتلاف الحكومي إلى أن قرار ليبرمان من شأنه أن يقود إلى حدوث تغييرات في تركيبة الائتلاف، وتردبت أنباء، خلال الأسبوع الماضي، مفادها أن نتنياهو اقترح على رئيس حزب شاس، أرييه درعي، الانضمام إلى الحكومة. لكن على ما يبدو أن خطوة كهذه غير واردة، لأنه في حال انضمام هذا الحزب الحريدي فإن حزب «يوجد مستقبل» قد ينسحب من الحكومة، بعد أن اقترح انضمامه إليها بعدم ضم أحزاب اليرديم.

وكتب المحلل السياسي دان مرغليت، في صحيفة «يسرائيل هيوم» التي توصف بأنها «بوق» نتنياهو، أن «التوقيت الذي اختاره ليبرمان لشق الكتلة يتلاعب مع طبيعة أرائه في الحكومة، إذ لا توجد حكومة في العالم يسمح فيها وزير الخارجية لنفسه بمهاجمة سياستها مثلما فعل ليبرمان». وأضاف أنه «الزام على أي وزير، وهما يكن موقفه

الحديث عن التسبب بانهاير حكم حماس بواسطة عملية برية هو كلام فارغ، وهذا لم يحدث ولن يحدث، وإذا كان هذا لن يحدث، وإذا لن يكون بالإمكان تنفيذها، وإذا كان ليس واضحا ما إذا ينبغي القيام بذلك لأنه من يعرف من سيكون في غزة بعد حماس، فإنه لا يوجد أي مبرر للتوغل البري، وكل ما هو أقل من القضاء على حماس وفرض هدوء أكيد على غزة، لا يبرر خدشا واحدا يصيب جنديا إسرائيليا... والمنطق الوحيد للحديث عن توغل بري هو من أجل الردع».

ووصفت كدمون نتنياهو بأنه «وحيد في المعركة»، وأشارت إلى أن «الوحيد بين الوزراء الذين كان يتشاور معهم واعتمد على راحة رايه وعلى حفاظه على السرية، هو ليبرمان، وبعد أن هاجم وزير الخارجية سياسة ضبط النفس التي اتبعها رئيس الحكومة ورد عليه نتنياهو بهجوم مضاد على غضبه عن اجتماعات الكابينيت، فقد وضعت نهاية لهذه الثقة».

ولفتت كدمون إلى أن نتنياهو تعرض لانتقادات كثيرة من اليمين بسبب عدم اتخاذه قرارا بشن عملية برية ضد غزة، وأضافت أنه لا يمكن أن نحسد نتنياهو في هذه الأيام، ويبدو لي أنه أكثر رئيس حكومة وحيد كان هنا أبدا». وتابعت أن نتنياهو لا يتق بأعضاء

الكابينيت الذين يفتقرون للخبرة، ولا يتق بقدرتهم على ترجيح الراي، «وهو متأكد أن بين الأسباب التي تحركهم رغبتهم في تقويض مكانته»، وأشارت إلى أن نتنياهو يشعر بأنه لا يتلقى الدعم من حزبه، وأن الكثيرين من نواب الحزب في الكنيست «لا يوافقون على سياسة ضبط النفس التي يتبعها، وبعضهم يقول ذلك علنا».

وقال المرغليت، ومحللن آخرين أيضا، فإن أعين أعضاء الائتلاف الحكومي تتجه نحو صندوق الاقتراع. «وسوف يشددون على الخلافات ويقتلون من أهمية الطاعة الائتلافية في الكنيست». وقد بدأ الفصل الذي يسمى في ورقة الكنيست بـ'الحراك'، أي الفترة التي تبدأ فيها الحكومة بالتحرك نحو انتخابات مبكرة حتى لو أنها لا تعتمد ذلك، وربما ستتتمكن من تمرير الميزانية العامة المقبلة بصعوبة. لكنها ستكون الأخيرة، التي ستمررها الحكومة الحالية.

واعتبرت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة «يديوت احرونوت»، سيما كدمون، أن «نتنياهو استنفد حتى النهاية موضوع ضبط النفس وامتلاك المبادرة والاحتواء (تجاه غزة)، رغم أنه يعلم أنه يوجد لذلك ثمن سياسي وحتى عواقب انتخابية، وهو وزير الدفاع، موشيه يعلون، متفانقا تماما على أنه لا جدوى من الدخول مجددا والسيطرة على غزة. إذ لا يوجد في ذلك منطق عسكري، ورغم أنه لم يقل ذلك علنا، لكن

نتنياهو و ليبرمان: الافتراق.

داخل الكابينيت، أي يتبنى سياسة الحكومة، وليس أن يشرح لماذا هي مخظة، وبالإمكان فعل ذلك في صفوف المعارضة فقط». ورأي مرغليت أن «ليبرمان ركب على الموجة»، أي أنه يسير وفقا لمزاج الراي العام في إسرائيل، الذي يؤيد شن هجوم ضد قطاع غزة. وأضاف أنه في حال تقرر شن عملية عسكرية برية ضد القطاع «وفي حال حدوث أخطاء، عندها سيكون ليبرمان أول من يوجه انتقادات إلى سيرها وكأنه كان سيفعل ذلك بشكل أفضل».

أنتظار نتنياهو تتجه نحو الانتخابات

وقفا لمرغليت، ومحللن آخرين أيضا، فإن أعين أعضاء الائتلاف الحكومي تتجه نحو صندوق الاقتراع. «وسوف يشددون على الخلافات ويقتلون من أهمية الطاعة الائتلافية في الكنيست». وقد بدأ الفصل الذي يسمى في ورقة الكنيست بـ'الحراك'، أي الفترة التي تبدأ فيها الحكومة بالتحرك نحو انتخابات مبكرة حتى لو أنها لا تعتمد ذلك، وربما ستتتمكن من تمرير الميزانية العامة المقبلة بصعوبة. لكنها ستكون الأخيرة، التي ستمررها الحكومة الحالية. واعتبرت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة «يديوت احرونوت»، سيما كدمون، أن «نتنياهو استنفد حتى النهاية موضوع ضبط النفس وامتلاك المبادرة والاحتواء (تجاه غزة)، رغم أنه يعلم أنه يوجد لذلك ثمن سياسي وحتى عواقب انتخابية، وهو وزير الدفاع، موشيه يعلون، متفانقا تماما على أنه لا جدوى من الدخول مجددا والسيطرة على غزة. إذ لا يوجد في ذلك منطق عسكري، ورغم أنه لم يقل ذلك علنا، لكن

الحديث عن التسبب بانهاير حكم حماس بواسطة عملية برية هو كلام فارغ، وهذا لم يحدث ولن يحدث، وإذا كان هذا لن يحدث، وإذا لن يكون بالإمكان تنفيذها، وإذا كان ليس واضحا ما إذا ينبغي القيام بذلك لأنه من يعرف من سيكون في غزة بعد حماس، فإنه لا يوجد أي مبرر للتوغل البري، وكل ما هو أقل من القضاء على حماس وفرض هدوء أكيد على غزة، لا يبرر خدشا واحدا يصيب جنديا إسرائيليا... والمنطق الوحيد للحديث عن توغل بري هو من أجل الردع».

ووصفت كدمون نتنياهو بأنه «وحيد في المعركة»، وأشارت إلى أن «الوحيد بين الوزراء الذين كان يتشاور معهم واعتمد على راحة رايه وعلى حفاظه على السرية، هو ليبرمان، وبعد أن هاجم وزير الخارجية سياسة ضبط النفس التي اتبعها رئيس الحكومة ورد عليه نتنياهو بهجوم مضاد على غضبه عن اجتماعات الكابينيت، فقد وضعت نهاية لهذه الثقة».

ولفتت كدمون إلى أن نتنياهو تعرض لانتقادات كثيرة من اليمين بسبب عدم اتخاذه قرارا بشن عملية برية ضد غزة، وأضافت أنه لا يمكن أن نحسد نتنياهو في هذه الأيام، ويبدو لي أنه أكثر رئيس حكومة وحيد كان هنا أبدا». وتابعت أن نتنياهو لا يتق بأعضاء

الكابينيت الذين يفتقرون للخبرة، ولا يتق بقدرتهم على ترجيح الراي، «وهو متأكد أن بين الأسباب التي تحركهم رغبتهم في تقويض مكانته»، وأشارت إلى أن نتنياهو يشعر بأنه لا يتلقى الدعم من حزبه، وأن الكثيرين من نواب الحزب في الكنيست «لا يوافقون على سياسة ضبط النفس التي يتبعها، وبعضهم يقول ذلك علنا».

وقفا لمرغليت، ومحللن آخرين أيضا، فإن أعين أعضاء الائتلاف الحكومي تتجه نحو صندوق الاقتراع. «وسوف يشددون على الخلافات ويقتلون من أهمية الطاعة الائتلافية في الكنيست». وقد بدأ الفصل الذي يسمى في ورقة الكنيست بـ'الحراك'، أي الفترة التي تبدأ فيها الحكومة بالتحرك نحو انتخابات مبكرة حتى لو أنها لا تعتمد ذلك، وربما ستتتمكن من تمرير الميزانية العامة المقبلة بصعوبة. لكنها ستكون الأخيرة، التي ستمررها الحكومة الحالية.

واعتبرت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة «يديوت احرونوت»، سيما كدمون، أن «نتنياهو استنفد حتى النهاية موضوع ضبط النفس وامتلاك المبادرة والاحتواء (تجاه غزة)، رغم أنه يعلم أنه يوجد لذلك ثمن سياسي وحتى عواقب انتخابية، وهو وزير الدفاع، موشيه يعلون، متفانقا تماما على أنه لا جدوى من الدخول مجددا والسيطرة على غزة. إذ لا يوجد في ذلك منطق عسكري، ورغم أنه لم يقل ذلك علنا، لكن



دوره، اعتبر محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هارتس»، يوسي فيرتز، أن نتنياهو كان خذرا في تصريحاته حول العملية العسكرية ضد غزة، وأنه لم يستخدم كلمات مثل «حسم» و«جتئات» و«تحطيم». كذلك فإن «نتنياهو لم يضع أهدافا سامية كفايات للعملية العسكرية الحالية باستثناء جابية «ثمن باهظ' من حماس».

وفيما يتعلق بالوضع السياسي الداخلي في إسرائيل، كتب فيرتز أنه «لا يوجد أحد بين المرقبين المحيطين بنتنياهو يمنح هذه الحكومة أكثر من عام، أو عاما ونصف العام في الحد الأقصى. وواضح لجميع اللابعين السياسيين أن ميزانية العام ٢٠١٥ ستكون الأخيرة التي ستمررها حكومة نتنياهو الثالثة. ويعتقد الكثيرون أن هذه الميزانية ستصدم بصعوبات كبيرة أيضا، وأنه سيتم تبكير موعد الانتخابات إلى الربع الأول من العام المقبل».

وكتب فيرتز أنه في جميع الأحوال، وفيما لا يزال نتنياهو يدير الحملة العسكرية، سوية مع وزير الدفاع موشيه يعلون، ورئيس هيئة أركان الجيش بيني غانتس، فإن رأسه ليست نظيفة من الحسابات السياسية الداخلية أيضا». ولفت فيرتز إلى أنه «رغم أن الأمر يبدو متناقضا، فإن الشخص الوحيد، ورئيس الحزب الوحيد، الذي بإمكان نتنياهو الاعتماد على دعمه المستقبلي (بان يوصي أمام الرئيس الإسرائيلي بتكليفه بتشكيل الحكومة) هو نفتالي بينيت من حزب البيت اليهودي، إذ إنه مع كل الكراهية والشحنات والترسبات ومشاعر الانتقام، يظل بإمكان المشترك بينهما أن يتغلب على ما يفرق بينهما».

ليفني تريد «عطلة الأحد»

وفي محاولة منها للهرب من مأزق اتخاذ موقف معارض لمطالب العلمانيين، أعلنت وزيرة العدل تسيبي ليفني، ورئيسة اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات، أنها ستثير من جديد مسألة جعل العطلة الأسبوعية الرسمية يومين، بإضافة يوم الأحد إلى يوم السبت، مع إضافة ساعات عمل، لأيام العمل الخمس الباقية، وأنها ستتعاون مع صاحب الاقتراح بهذا الشأن منذ ثلاث سنوات، الوزير سيلفان شالوم.

وتقول ليفني إنها ترى من المناسب إعادة موضوع عطلة الأحد إلى جدول أعمال الحكومة، وأعلنت أنه بالإمكان ايجاد حلول للكثير من الأسئلة التي تطرح في هذا المجال، مثل أن إضافة ساعات عمل في الأيام الخمسة الأخرى سيريد من العبء على جمهور العالمين.

وكان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قد قرر في قبل ثلاث سنوات، في حكومة السابقة، تشكيل لجنة وزارية ومن مختصين لبحث اقتراح الوزير في حكومته، كي يكون يوم الأحد يوم عطلة آخر عدا السبت، في حين يكون يوم الجمعة يوم عمل قصير، وإضافة ساعات عمل لأيام الأربعة المتبقية. والهدف من جعل يوم الأحد يوم عطلة أن يتم تجاوز عقبة تشريعات السبت الدينية، وفسح المجال أمام يوم عطلة تجوز فيه حركة المواصلات وحركة الجمهور العام، وهذه مبادرة ظهرت في الماضي من خلال مشروع قانون حاول أعضاء كنيست سابقون تمريره، إلا أنه اصطدم بمعارضة المتدينين الاصوليين المتشددين.

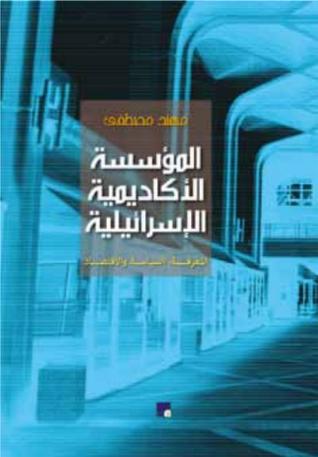
وكالعادة فهذا الاقتراح الذي يعلو ويخبو أثار جدلا بين مؤيد ومعارض، ولكن بطبيعة الحال «نيش» من جديد الجدل بين العلمانيين والمتدينين، الذي تريد المؤسسة الإسرائيلية بث أوهام بأنه زال من الأجندة الإسرائيلية. وكان واضحا يومها أن نتنياهو أراد من تشكيل تلك اللجنة دفن الموضوع في لجنة وزارية، بموجب النصح القائم منذ عشرات السنين في جميع الحكومات الإسرائيلية.

ويحظى اقتراح عطلة الأحد بدعم بنك إسرائيل المركزي، كذلك فإن بحثا أجري في قسم الأبحاث في الكنيست، قال إن جعل يوم الأحد يوم عطلة أسبوعية سيكون إيجابيا للاقتصاد من عدة نواج، فهناك الكثير من الجهات الاقتصادية التي تعمل مع الأسواق العالمية، ستكون ساعات عملها مفتوحة وكان واضحا يومها أن نتنياهو أراد من تشكيل تلك اللجنة دفن الموضوع في لجنة وزارية، بموجب النصح القائم منذ عشرات السنين في جميع الحكومات الإسرائيلية.

ويحظى اقتراح عطلة الأحد بدعم بنك إسرائيل المركزي، كذلك فإن بحثا أجري في قسم الأبحاث في قسم الأبحاث يسري أيضا على جهاز التعليم العبري، الذي يعمل أسبوعيا ستة أيام، يدعو أن مكوث الطلاب ساعات أكثر في المدرسة ضمن أسبوع تعليمي من خمسة أيام، سيمنح الوالدين فرصة أكبر ليعملا كلاهما في وظائف كاملة، كما أن هذا الأمر سيساهم في تقليص الفجوات بين العلمانيين والمتدينين.

من نشاطات «مركز مدار»

**كتاب «المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية»:
رصد شامل للواقع الأكاديمي الإسرائيلي
وظروف نشأته وتطوره**



رام الله- صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، كتاب «المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد» للدكتور مهند مصطفي، يعالج على نحو تفصيلي وشامل بنية المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وظروف نشأتها ومحطات تطورها، وما يؤثر حولها وفي أروقتها من أسئلة.

يتكون الكتاب من ثلاثة أقسام، وتشمل مدخلا وعشرة فصول، وخاتمة، وكلها تدور حول ثلاثية المعرفة، والسياسة والاقتصاد في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية. ويعرض الفصل الأول الإطار التاريخي لتبلور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في إسرائيل، وذلك من خلال قراءة تاريخية تحليلية للصيرورة التاريخية التي أدت إلى قيام الجامعة العبرية، والنقاش السياسي والأكاديمي الذي دار حول دورها في المشروع السياسي الصهيوني.

ويتطرق الفصل الثاني، إلى تطور التعليم العالي بعد قيام إسرائيل، وبمأسسة التعليم العالي، وقد استمرت هذه المأسسة حتى بداية السبعينيات ومن ملامحها: سنن قانون مجلس التعليم العالي، وانتهاه عهد بناء الجامعات في أوائل السبعينيات، حيث استقر التعليم العالي على ثماني جامعات، وبات هناك إجماع صلب على أن مرحلة الاعتراف بجامعات جديدة انتهى، إلى أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية، في العام ٢٠١٢، عن الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل، وشكل ذلك تصدعا خطيرا، من وجهة نظر المؤسسات الجامعية، في الإجماع الذي تبلور واستقر منذ أوائل السبعينيات.

ويناقش الفصل الثالث «العقد الضائع» في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وهو العقد الذي تراجع فيه الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي عامة، وعلى الجامعات البحثية خاصة، يمتد هذه العقد من نهاية التسعينيات إلى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وانحسرت خلاله المؤسسات الجامعية، فتراجع عدد المحاضرين مقارنة بزيادة عدد الطلاب، وتقلص الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، ما أدى إلى بروز مسألة هجرة العقول.

ويطرح الفصل الرابع، قضية انهيار العلوم الإنسانية في الجامعات الإسرائيلية خلال العقود الأخيرة، والنقاش الداخلي في المجتمع الأكاديمي والجمهوري حول الأسباب التي أدت إلى تراجع العلوم الإنسانية، وتمثل ذلك في تراجع كبير في عدد الطلاب المسجلين للدراسة في كليات العلوم الإنسانية، وتراجع النظرة الاعتبارية والجمهورية للعلوم الإنسانية، وتراجع الإنفاق الحكومي عليها، وعدم اعتبارها في مقاييس جودة الجامعات.

ويعالج الفصل الخامس، مسألة هجرة العقول، التي تسمى في الأدبيات الإسرائيلية «هروب العقول»، ويناقش المفارقة الأكاديمية في هذا المضمار، فمن جهة تنفخس الجامعات الإسرائيلية أكثر فأكثر في العولمة الأكاديمية، ولكنها من جهة ثانية تتبنى خطة خماسية طرحتها الحكومة لإرجاع العقول الإسرائيلية. تتبع المفارقة من أن هجرة العقول هي الحالة الطبيعية لعولمة التعليم العالي والبحث العلمي، وأن الحالة غير الطبيعية هي ظل العولمة في استقرار الباحث في دولته، بينما تحاول المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية اللاهثة وراء الاندماج في العولمة إرجاع الباحثين والمحاضرين الإسرائيليين في الخارج.

يعرض الفصل السادس، موضوع البحث العلمي والتطوير في إسرائيل، ويناقش مكانة إسرائيل البحثية، وتأثيرات عولمة المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية على البحث العلمي والتطوير في الجامعات الإسرائيلية. ينطلق الفصل من ادعاء أن تطور البحث العلمي والتطوير في إسرائيل كان متعلقا بالإنفاق الحكومي عليها، وقد تراجع الإنفاق الحكومي على البحث بشكل كبير في العقود الأخيرة، وباتت المؤسسات الجامعية البحثية تابعة في هذا المجال للشركات الاقتصادية وصناديق دعم عالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، وتظهر في هذا المحور التوتر بين القومي والعالمي، وبين الاعتبارات الوطنية للبحث وبين الاعتبارات التي تفرضها التوجهات النيو ليبرالية.

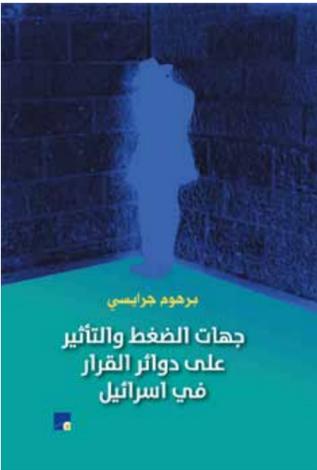
ويعالج الفصل السابع، دور مراكز الأبحاث والتفكير في إسرائيل، ويستعرض عينة من مراكز الأبحاث الجامعية والخارج جامعية، ويقترح إطارا جديدا لتصنيفها يعتمد على مكان المركز أو المعهد (داخل الجامعة أو خارجها) من جهة، وعلى جوهر عمل المركز (أبحاث أكاديمية، أبحاث سياساتية أو أبحاث مزروجة بين السياساتي والأكاديمي)، وتم التركيز على عينة من مراكز البحث الجامعية، ومراكز البحث والتفكير في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وخاصة تلك التي تهتم ببحث قضايا الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي...

يطرح الفصل الثامن مسألة شرطية المعرفة في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية ويركز على مؤسسات ومراكز بحثية تقوم برصد نشاط المحاضرين البحثي والدراسي في الجامعات ومراقبته، وقد ازدادت قوة هذه المؤسسات مع ازدياد قوة أحزاب اليمين. لا يدعي الفصل أن شرطية المعرفة في الجامعات هي حركة جديدة ظهرت مع ظهور هذه المؤسسات، بل هي قديمة وتماست داخل بنية الجامعات الإسرائيلية، لا يعالج الفصل هذا النوع من الشرطية النبوية، إنما يعالج نمطا جديدا من شرطية المعرفة التي تعتمد على نشاطات مؤسسات المجتمع المدني خارج الجامعة والتي تعمل على مراقبة المحاضرين ورصدهم بطريقة بوليسية للضغط عليهم والضغط على الجامعات.

ويعالج الفصل التاسع والعاشر حالات دراسية مثيرة لجدلية السياسة والاقتصاد في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية من جهة، وجدلية المعرفة والسياسة من جهة أخرى. في المحور الأول يعالج الفصل التاسع قضية الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل، والصراع الذي خاضته المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية داخل الخط الأخضر ضد هذا الاعتراف؛ لأسباب اقتصادية وأكاديمية

حصرا. أما الحالة الثانية لجدلية المعرفة والسياسة، فتتمثل في محاولة مجلس التعليم العالي الإسرائيلي الذي يرئسه وزير التعليم إغلاق كلية نظام الحكم والسياسة في جامعة بن غوريون، وهي كلية تصنف ضمن كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعات الإسرائيلية، وقد خاضت الكلية صراعا ضد إغلاقها بسبب تنبئها انساقا معرفية غير تقليدية في العلوم السياسية، وبسبب التوجهات النقدية الحادة لمحاضريها ضد السياسات الإسرائيلية.

دراسة حول جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في إسرائيل



رام الله- صدرت حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» دراسة للباحث يهروم جرابيسي، تتناول بنية دوائر الضغط والتأثير التي تسهم في صناعة القرار السياسي في إسرائيل، وتشخص تأثيرها على متخذي القرار الأدوات المستخدمة في ذلك، وتطورها وصولا إلى العلاقة بين اتخاذ القرار السياسي وبين تغلغل حيتان رأس المال في إسرائيل في العقدين المنصرمين.

وتفيد الدراسة أن إسرائيل شهدت منذ مطلع التسعينيات عدة تغييرات بنوعية، اقتصادية واجتماعية وسياسية متزامنة، عززت من العلاقة بين اتخاذ القرار السياسي وبين الدور الذي تلعبه دوائر الضغط والتأثير، بحيث غيزت الكثير من المعايير ومن أدوات العمل التي كانت قائمة منذ العام ١٩٤٨ وحتى مرحلة مطلع التسعينيات، ومن أهم هذه التغييرات تحول إسرائيل من الطرد من دولة رفاه (على الأقل من ناحية النزعة حتى نهاية الثمانينيات)، إلى دولة رأسمالية كلاسيكية تتبنى الاقتصاد الحر النيو- ليبرالي، وذلك بالتساوي مع دخول مئات الآلاف من المهاجرين الجدد الذين كان على الدولة التكيّف من أجل استيعابهم فيها، وعلى الرغم من أن إسرائيل كانت وما زالت دولة مهاجرين، فإن هجرة التسعينيات كانت لها آثار إستراتيجية على إسرائيل في السنوات اللاحقة.

وتوضح الدراسة أن إسرائيل وصلت إلى مطلع التسعينيات وقد انهكتها السنوات التي سبقتها، بفعل الأزمة الاقتصادية والسياسية التي أنتجتها انتفاضة الحجج الفلسطينية، في النصف الثاني من الثمانينيات، وحالة التضخم الاقتصادي الكبير التي سبقتها، حيث لم تكن إسرائيل ساحة ملائمة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وواجهت في الثمانينيات هجرة أموال ضخمة للخارج، وهبطت الهجرة اليهودية إليها إلى أدنى مستوياتها.

وتركز الدراسة على ثلاثة محاور تقع في صلب التغييرات، يتمثل الأول في تفتت الأحزاب الكبرى والتحول باتجاه حلبة سياسية متعددة المراكز، حيث كانت الحلبة السياسية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، ومنها دوائر القرار السياسي، شبه ثابتة في معالمها الكبرى، إذ كان في إسرائيل حزبان كبيران- وعدة أحزاب صغيرة، منها ما هو ثابت، ومنها ما هو متغير، غالبيتها تتحور في فك واحد من الحزبين الكبارين، ومن ثم السلطة الحاكمة، وكانت الأحزاب الثابتة تنحتم إلى مؤسسات حزبية واضحة، وبرامج سياسية وفكرية تضفي طابعا ما على الحزب، بموجب المقاييس الإسرائيلية والصهيونية، إلا أنه مع اتباع أسلوب البريغمز، الذي يعتمد أسلوب الانتخابات المفتوحة، ويمنح «حق التصويت» لكل منتسب عابر للحزب، انتقل وزن القرار الأهم من أيدي المؤسسات إلى قواد (أعضاء) ليست ثابتة، وهذا أضعف مكانة الحزب بمفهومها السابق. ويتمثل المحور الثاني في الأليغاركية الاقتصادية أو ما اصطلح على تسميته «حيتان رأس المال»، ويقصد بهذء المجموعة كبار الأثرياء الذين تضخمت ثروتهم بوتائر عالية جدا في العقدين الماضيين، بسبب اتساع سياسة الخصخصة والتحول إلى سياسات الاقتصاد النيو- ليبرالي، بما في ذلك خصخصة اقتصاد اتحاد النقابات الإسرائيلية «الهستدروت» الذي كان حتى الثمانينيات يسيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد الإسرائيلي، من شركات بناء وبنى تحتية وكبر بنك إسرائيلي، وشبكة تسوق وغيرها.

وتبين الدراسة أن هؤلاء عملوا طيلة السنوات الأخيرة على «تحرير» الاقتصاد الإسرائيلي من قوانين العمل القديمة، التي اعتبرها «حيتان المال» عائقا أمام توسعهم الاقتصادي. وقد نجحوا في هذا كثيرا، وما ساعدهم على هذا هو تغلغلهم في أروقة الحكم، من خلال تمويل الأحزاب والسياسيين، ما ساعد على أن يكونوا جهة الضغط المركزية على سدة الحكم في السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص.

أما المحور الثالث فيتركز حول جمعيات المجتمع المدني، وهي الجمعيات التي بدأت تظهر بكثافة في إسرائيل، خاصة في ظل العولمة، وكانت البداية، بالجمعيات الحقوقية والاجتماعية والإنسانية، وهذه لعبت وتلعب دورا في تسليط الضوء على القضايا الإنسانية والحقوقية في إسرائيل، ولكنها لم تكن قادرة على التأثير المباشر في سدة الحكم، وإذا حققت مثل هذه الجمعيات أيا من الإنجازات، فقد كان هذا في الغالب من خلال جهاز القضاء. وفي المقابل، تنبئه اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى ظاهرة المجتمع المدني، فأقام حركات على شكل «جمعيات» مهمتها الأساسية تطبيق أجندة اليمين على الأرض، من خلال تجنيد المؤسسة الحكومية لها، فحتى وإن كان من هذه الجمعيات ما ظهر في السبعينيات، أو الثمانينيات (اثنان أو ثلاثة)، فإن طابع عملها شهد فترة ابتداء من النصف الثاني من التسعينيات وفي سنوات الالفين.

وخلصت الدراسة إلى أنه بفعل أن اليمين واليمين المتشدد يسيطر على الحكم في السنوات الأخيرة، فقد زاد وزن هذه الجمعيات وتأثيرها على نهج الحكومة، وأيضا في تجنيد الرأي العام لصالح سياسة الحكومة.

يعيد العدوان الإسرائيلي الجديد على قطاع غزة، في ما أطلق عليه الاحتلال هذه المرة اسم «الجرف الصاعد»، إلى الصدارة مرة أخرى مسألة موقف المجتمع الدولي حيال إسرائيل التي تواصل احتلالها للمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يشمل ذلك من مشروع استيطاني كولونيالي متواصل على الدوام دون أي توقف ولا حتى في فترات تجرى فيها «مفاوضات سلام» بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وتتمثل مسألة الموقف الدولي هذه، في صورة أساسية، بموضوعة مكانة إسرائيل بين الأمم والدول وما تواجهه من عزلة دولية، تشد أحيانا وتنفرخ أحيانا أخرى.

ويشكل الظرف الحالي مناسبة جيدة للتوقف عند بحث جديد حول هذا الموضوع صدر قبل أشهر قليلة عن «مركز مولاد - المركز لتجديد الديمقراطية» في إسرائيل تحت العنوان التالي: «مكانة إسرائيل في العالم ومسألة العزلة: حلف مازوم»!

وهذا البحث، الذي أشرف على إعداده وكتابته نخبة من الباحثين ضمت: أساف شارون، شيببي غرينفيلد، ميخائيل منكين، عويد نعمان، جيسي زوكمان وداليا شاحم، يقع في ٥٦ صفحة موزعة على ثمانية أبواب تشمل: ١. المدخل، ٢. المقدمة؛ ٣. الفصل الأول: العزلة الجيو- سياسية؛ ٤. الفصل الثاني: التغلب على العزلة - الحلف مع الغرب؛ ٥. الفصل الثالث: أزمة العلاقات مع الغرب؛ ٦. الفصل الرابع: حل الأزمة؛ ٧. توصيات سياساتية؛ ٨. هوامش.

ويرى البحث، في الأسطر الأولى من مدخله، أن «مكانة دولة إسرائيل في العالم هي بمثابة قصة نجاح فريدة من نوعها تقريبا، وأن نبوءات الغضب التي تؤكد أن دولة إسرائيل ستواجه العزلة الدولية قريبا هي نبوءات مبالغ فيها، لكنه يستدرك على الفور: «وسوية مع ذلك، ليس ثمة شك في أن إسرائيل موجودة الآن في مسارات تصادمي مع إجماع عالمي مطبق يكفر بشرعية سيطرتها العسكرية على المناطق» المحتلة.

ويحلل البحث، يرسم هذا التشخيص القاعدي وانطلاقا منه، مكانة إسرائيل الراهنة في الساحة الدولية والأزمة التي تستطير إلى مواجهتها، ألا أم عاجلا، من جراء سياسات الحكومات الإسرائيلية، وخاصة فيما يتصل بالاحتلال والاستيطان بوجه أساس.

نقاش سطحي وغير جدي

يرى معدو البحث، في المدخل، أن مكانة إسرائيل الدولية تمثل قضية هامة جدا تحتل حيزا مركزيا واثابتا في جدول الأعمال العام في إسرائيل منذ سنوات عديدة، إذ تطرح تساؤلات كثيرة مختلفة من بينها وأبرزها، مثلا: هل تقترب إسرائيل من واقع العزلة الدولية؟ ما هو مدى الضرر الذي توقعه حملات المقاطعة لمنتجات وبتضاع إسرائيلية، والتي تحظى بغطية إعلامية واسعة على الصعيد الدولي؟ ما الذي يمكن فعله من أجل وقف هذا التصور السريع الحاصل في العلاقات مع الولايات المتحدة ومع الدول الأوروبية؟

ويؤكد معدو البحث أن «هذه التساؤلات، وغيرها، تشغل، وبحق، بال مواطني إسرائيل وقياداتها السياسية، على حد سواء». غير أن هذا الانشغال، وما يحمله من حيز مركزي وثابت، كما ذكر آنفا، لا يرقى إلى نقاش جدي وعميق يتناسب مع مستوى أهمية الموضوع وتأثيراته البعيدة المدى على دولة إسرائيل ومستقبلها؛ ذلك أن «الجزء الأكبر من هذا النقاش العام يدور في مستوى غير عقائلي ويتكئ، أساسا، على شعارات فارغة، لا على حقائق ومعطيات»؛ وبوصفه كذلك، فإن هذا النقاش «يتأرجح، بقوة وبحدة، بين نبوءات نهاية العالم من جهة، وبين المبالاة بمبالغ فيها وتتسم بالإهمال من جهة أخرى».

ومن هذا المنظور، يرى معدو البحث أنه يمثل «محاولة لفحص واستيضاح مكانة إسرائيل الدولية بصورة رزينة، متعلقة وموضوعية، بالاستناد إلى معطيات مؤشوقة ومعايير موضوعية، وذلك بغية التوصل إلى تقييم دقيق، قدر الإمكان، لموضعية إسرائيل الحالية وللماخاظر والفرص الماثلة أمامها».

وفي مسعاه هذا نحو تحقيق غايته هذه، يعتمد البحث دراسة الواقع والتوقعات في ثلاثة مجالات مركزية: الدبلوماسية - السياسي، الثقافي - البحثي والاقتصادي.

عزلة شرق أوسطية

وإنجازات دولية

وبوجه عام - كما يرى البحث - تشكل مكانة إسرائيل الدولية قصة نجاح فريدة من نوعها تقريبا. وأدرک جميع رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ قيام الدولة وحتى اليوم الأهمية العظمى التي ينطوي عليها وجود علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وخاصة حيال العزلة الجيو- سياسية التي تكادها إسرائيل في محيطها الشرق أوسطي، منذ إنشائها في العام ١٩٤٨. وقد أثبت العالم من طرفه أنه معني بالتعاون الوثيق مع دولة إسرائيل، وخاصة بفضل الموقع المركزي المتميز الذي تصدرته إسرائيل على الساحة الدولية في تشكيلها واسعة وغنية من المجالات، العملية، الثقافية، العسكزية والاستخباراتية، الدبلوماسية وغيرها، وهو ما شكل إنجازا هائلا يستحق المباهاة والمفاخرة. ويرى البحث أن نبوءات الغضب بشأن عزلة إسرائيل الدولية اتسمت بالمبالغة، إذ يشير تحليل الحلبة الدولية واصطفااتها السياسية إلى أن إسرائيل غير معزولة عن العالم وأن دولا عديدة تقيم معها علاقات متنوعة، اقتصادية، ثقافية ودبلوماسية وغيرها وتبدي اهتماما كبيرا بتحسين هذه العلاقات وتعزيزها ورفع مستواها. وخلافا للرأي السائد في إسرائيل وللرسائل المتواترة التي تخرج من الوزارات والدوائر الحكومية الإسرائيلية المختلفة، فإن دولة إسرائيل لا تعاني من أية محاولات لنزع شرعيتها، أو مجرد الطعن فيها حتى. أما المقاطعة ضد إسرائيل فهي - كما يرى البحث - ظاهرة نسبية لا تتلغ في تثبيت ذاتها بقوة بين

بحث لـ «مولاد . المركز لتجديد الديمقراطية» في إسرائيل:

إسرائيل موجودة الآن في مسار تصادمي مع إجماع عالمي مطبق يكفر بشرعية سيطرتها العسكرية على المناطق المحتلة!

«استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وإصرار حكومات إسرائيل على مواصلة مشروع الاستيطان في هذه المناطق بما يتنافى مع القانون الدولي ويتعارض مع الإجماع الغربي - من الأسباب المسؤولة، بصورة مباشرة وحصرية، عن تآكل مكانة إسرائيل الدولية. وطالما بقيت المستوطنات قائمة على حالها، فلا يمكن أن نتوقع سوى تفاقم خطر عزل إسرائيل، أكثر فأكثر»!

الجمهور العريض، ولا حتى بين النخب في أنحاء العالم المختلفة. ويعود السبب في ذلك إلى أن الغالبية الساحقة من الجهات التي تقيم اتصالات وعلاقات مع إسرائيل تعترف، بصورة حازمة وقاطعة لا لبس فيها، بحق إسرائيل في الوجود وليس لديها أي شك أو تشكيك في مصداقية وأحقية وجودها. وأكثر من ذلك، فإن ما يربط إسرائيل بحليفاتها لا يقتصر على شراكة مصالح عينية ووقتية، بل يتعداه إلى انسجام فكري وقيمي، أيضا وبالأساس.

وخلال العقد الأخير، ومنذ صعود بنيامين نتنياهو إلى الحكم في العام ٢٠٠٩ بوجه خاص، يمكن أن نلاحظ في إسرائيل تقييما مبالغا فيه لقوتها، من جهة، وتقييما منقوصا للضرر الذي قد تتكبده من جراء حصول تراجع جدي في العلاقات، أو حتى القطع، مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، من جهة أخرى. ويقود مثل هذا الفهم والتشخيص إلى أداء فاشل على الصعيد الدولي يسيطر إسرائيل إلى دفع أثمان باهظة وثقيلة جدا. ومن المنطقي التوقع بأن يوقع استمرار هذا الأداء الفاشل أضرارا أكثر جسامة بكثير.

الاحتلال - سبب تدهور علاقات إسرائيل الخارجية

ويرى البحث أن العقد الأخير في هذا المجال يبشر بظاهرة أخرى جديدة، ففي كل مرة تنشأ فيها أزمة في العلاقات ما بين إسرائيل وإحدى حليفاتها - وهو ما يحصل بوتيرة مرتفعة ومتزايدة في السنوات الأخيرة -

يعمد قباطنة الدولة إلى محاولة حرف الانتباه العام عن بؤرة الخلاف الحاد وتحويله إلى هدف جديد وواعد، الهند، أوروبا الشرقية، أميركا اللاتينية، الصين وغيرها. وتبين دراسة المعطيات الاقتصادية عن الوضع في البلاد وفي ما وراء البحار، سوية مع دراسة أحوال العلاقات ما بين هذه الدول، أن لا أساس قط للادعاء بأن ثمة بدايا مباشرة، بسيطرة إسرائيل الاحتلالية على الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

ويذهب البحث إلى دراسة مجموعة من المقاييس في ثلاثة مجالات: الثقافي - العلمي، الاقتصادي والسياسي، ليكتشف، بمنتهى الوضوح، أن نحو ١٠٠ بالمئة من الحالات التي لم تكن فيها علاقات إسرائيل الخارجية على ما يرام كانت مرتبطة، ارتباطا مباشرا، بسيطرة إسرائيل الاحتلالية على المناطق الفلسطينية. ويؤكد البحث أن ثمة إجماعا دوليا كاملا حول رفض سياسة إسرائيل في ما وراء «الخط الأخضر» وبضيف: تبين التقييمات العقلانية، أيضا، أن هذه الحال لن تتغير!

أما التوجه القائل بأن من الممكن تجاهل هذه الخلافات الحادة بين دولة إسرائيل وبين المجتمع الدولي فهو - من وجهة نظر معدي البحث - توجه عديم المسؤولية، لا تسنده أي من الوقائع على الأرض ولا يمت إلى الواقع بأية صلة. فالسياسة الإسرائيلية حيال المناطق (الفلسطينية) لا تتودد بالضرر على علاقات إسرائيل مع دول العالم المختلفة والمجتمع الدولي فحسب، بل أيضا على فاعلية الدبلوماسية الإسرائيلية وفرص نجاحها، وذا تضطر وزارة الخارجية الإسرائيلية والجهات الدبلوماسية الرسمية الأخرى - كما يضيف البحث - إلى اعتماد سياسة خارجية فصامية (شيرزوفرينية)، فهي ملتزمة برؤية حل «دولتين لشعبين»، على المستوى الرسمي، بينما هي ترصد، في التطبيق الممارساتي العملي، موارد هائلة وثمينة جدا (اقتصادية، بشرية وزمنية وغيرها) الغاية الإسرائيلية والوحيدة منها هي: تكريس سياسة إسرائيل في المناطق والدفاع عنها.

ضرر جسيم ستعقم

آثاره في السنوات المقبلة

ويخلص معدو البحث، في تلخيص ملخصهم، إلى القول: «على ضوء كل ما تقدم، فإن القيادة الإسرائيلية المسؤولة ملزمة بالأخذ في الحسبان جميع الأخطار المحدقة بدولة إسرائيل من جراء تفاقم الخلاف مع الدول الغربية واتساع موهته. وفي المقابل، يتعين عليها أن تدرک أن أي حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ينبغي، لأزما، أن ينسجم مع القيم والأسس في الدول الديمقراطية الغربية، وأن مواصلة رفض مثل هذا الحل وتجاهله يسبب لإسرائيل ضررا جديا وجسما ستعقم وتوسع آثاره وإسقاطاته على حياة مواطنيها في السنوات القريبة».

ومن هنا، فإن تجاهل هذه الأخطار، محاولة تمويهها أو إنكارها، فضلا عن تجاهل التحولات الجوهرية العميقة الحاصلة في منظومة علاقات إسرائيل الدولية وإنكارها، من شأنها أن تضع المجتمع الإسرائيلي تحت طائلة الثمن الباهظ الذي سيطرر إلى دفعه، اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، أمنيا وقيميًا - وهو ثمن باهظ لا يستطيع المجتمع الإسرائيلي تحمله! وعليه، فإن هذا البحث / الوثيقة يرمي - كما بصرح معدوه - إلى وقف نهج الإنكار الخطير هذا؛ الاعتراف بمسألة وواقع عزلة إسرائيل، دراستها بكونها جزءا لا يتجزأ من مسألة مكانة إسرائيل الدولية وبلورة خطوط عريضة وعامة لحل هذه الأزمة الراهنة والخروج منها. ذلك أن مكانة إسرائيل الدولية التي تحققت من قبل كانت تحصيل حاصل للجهود المتواصل والمثابر الذي حقق نجاحا باهرا، بينما تواجه هذه المنجزات الإسرائيلية في هذا المجال، اليوم، أزمة حادة. ويقود التحليل الذي أجراه هذا البحث إلى استنتاج جلي وحازم بشأن الأسباب التي قادت إسرائيل إلى شفا الأزمة... «استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وإصرار حكومات إسرائيل على مواصلة مشروع الاستيطان في هذه المناطق، بما يتنافى مع القانون الدولي ويتعارض مع الإجماع الغربي - من الأسباب المسؤولة، بصورة مباشرة وحصرية، عن تآكل مكانة دولة إسرائيل الدولية. وطالما بقيت المستوطنات قائمة على حالها، فلا يمكن أن نتوقع سوى تفاقم خطر عزل إسرائيل، أكثر فأكثر»!

(في العدد القادم: نستعرض ما جاء في

مقدمة البحث وأبرز التوصيات التي وضعها)

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته

المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي